المملكة الأردنية الهاشمية
دائرة الموازنة العامة

دليل المواطن

للموازنة العامة للسنة المالية 2025

شباط 2025

المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

دليل المواطن

للموازنة العامة للسنة المالية 2025

شباط 2025

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025 وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2025/1/23
دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2025
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: 2025/1/455
التاريخ :2025/1/26

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله

صاحب السمو الملكي الأمير حسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

الرؤية

موازنة عامة شفافة تراعي التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة

رسالتنا

تخصـــيص أمثل للموارد المـالية المتـاحـة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من المسـاهمة في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، من خلال إعداد موازناتها وجداول تشـــكيلات وظائفها، ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة الخاصة بكل منها.

قيمنا الجوهرية

الشمولية

التشاركية

المساءلة

الشفافية

المسؤولية المجتمعية

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحة
تقديم	6
قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات	7
الموازنة بمفهوم مبسط	8
• دورة الموازنة	9
• الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة	10
ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي:	11
• قطاع التعليم	11
• قطاع الصحة	14
• قطاع المياه والصرف الصحي	18
• قطاع الطرق	22
• قطاع الطاقة	26
أبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2024	29
قانون الموازنة العامة لعام 2025	32
أبرز توجهات وفرضيات الموازنة لعام 2025	33
التوقعات الاقتصادية الكلية لعام 2025	37
أهم وأبرز المستجدات في موازنة عام 2025	38
من أين تأتي الحكومة بأموالها	39
على ماذا تنفق الحكومة أموالها	44
موازنات الوحدات الحكومية	52
اللامركزية المالية	55
لماذا تقترض الحكومة؟	56
تعزيز حقوق الانسان في المملكة	57
الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل	57
دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة	61

تقديم

ياتي إصـدار وثيقة دليل المواطن للموازنة العامة للسـنة المالية 2025، في ظل مواجهة التحديات الاقتصـــادية والمالية التي يمر بها الاقتصـــاد الاردني جراء الظروف الامنية الاقليمية والدولية، حيث تم إتخاذ الاجراءات اللازمة في مجال إدارة الموازنة العامة للدولة لتعزيز مبدأ الاعتماد على الذات في إدارة الموارد المالية وتلبية احتياجات القطاعات المختلفة من النفقات الرأسمالية، ومواصلة تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية و تنفيذ البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصـــادي وخارطة تطوير القطاع العام، وتتطلع دائرة الموازنة العامة باســـتمرار لتحقيق المزيد من الانجازات ومواكبة التطورات والمفاهيم الحديثة في ادارة وتخصيص الموارد المالية للدولة.

وقد تم إطلاق الاصـدار الخامس عشـر لهذا الدليل تعزيزاً لمبدأ الشـفافية المالية وتفعيل نهج التشـــاركية مع المواطنين وتمكينهم من فهم قانون الموازنة العامة لعام 2025 بشـكل مبسط، ويتضمن الدليل شرح آلية ومراحل إعداد الموازنة السنوية والفرضيات والتوجهات التي استندت إليها موازنة عام 2025، ويستعرض أبرز إنجازات الحكومة لعام 2024 في القطاعات الحيوية المتمثلة بقطاعات التعليم والصـحة والمياه والصـرف الصـحي والطاقة والطرق، كما يتضـــمن الدليل عرض مصـــادر الايرادات المتوقعة والنفقات المخطط لها، وعجز الموازنة المتوقع ضـــمن قانون الموازنة العامة لعام 2025 لتمكين المواطن من التعرف على الموازنة.

وتؤكد الدائرة ترحيبها بأي استفسارات أوملاحظات للمواطنين حول ما يتضمنه الدليل ليتم الرد عليها من قبل المعنيين في الدائرة، ولا يسـعني هنا الا ان اتقدم بالشـكر والامتنان لموظفي الدائرة على أدائهم المتميز لتحقيق أهداف الدائرة، آملاً بذل المزيد من الجهود للمساهمة في تحقيق التطلعات المستقبلية لأردننا الغالي.

مدير عام دائرة الموازنة العامة
مجدي فيصل الشريقي

قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات

الموازنة العامة: خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى.

الإطار المالي متوسط المدى: الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين والمستندة إلى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنية على عدد من المرتكزات والفرضيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

إطار الانفاق متوسط المدى: الخطة التفصيلية للنفقات المتوقعة للفصول خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين.

الفصل: الدائرة أو الوحدة الحكومية التي تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة.

الدائرة الحكومية: أي وزارة او دائرة او سلطة او هيئة أو مؤسسة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.

الوحدة الحكومية: أي هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو سلطة أو شركة أو مؤسسة عامة مستقلة مالياً أو إدارياً تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة.

المخصصات: الحد الأعلى للمبالغ المرصودة لنفقات الفصل أو البرنامج أو المشروع أو النشاط أو المادة أو البند الذي يتم إدراجه في قانون الموازنة العامة.

ملحق الموازنة: قانون ملحق بقانون الموازنة العامة يتم إصداره خلال السنة المالية في حال اقتضت المصلحة العامة ذلك.

بلاغ الموازنة العامة: بلاغ يصدره رئيس الوزراء في شهر أيلول من كل عام لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لسنة مالية متضمناً الإجراءات التي ستتبعها الحكومة في إعداد الموازنة لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين والتوجهات والتوقعات الرئيسية والفرضيات والإجراءات المالية التي تم الاستناد إليها في إعداد تقديرات الموازنة مرفقاً به سقف الإنفاق النهائي لكل فصل والإجراءات والتعليمات الواجب التقيد بها من قبل الفصول عند إعداد مشاريع موازناتها وجداول تشكيلاتها.

النفقات: المبالغ المخصصة ضمن موازنات الفصول لتمويل بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية كافة حسب قانون الموازنة العامة، وفقاً للتصنيف الاقتصادي المعتمد للنفقات.

الايرادات: جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائض والمنح وأي اموال اخرى ترد للخزينة العامة او لأي وحدة حكومية.

النفقات الجارية: النفقات الحكومية المتكررة سنوياً والمرتبطة بإدامة عمل الجهاز الحكومي وتمكينه من أداء المهام الموكولة إليه.

النفقات الرأسـمالية: النفقات المرتبطة بالحيازة او البناء او التطوير او الترميم للأصـول التي يكون عمرها الانتاجي المتوقع أكثر من سنة واحدة.
الموازنة الموجهة بالنتائج: المنهجية المسـتخدمة في اعداد قانون الموازنة العامة والتي بموجبها تقوم الفصـول بتحديد رؤيتها ورسـالتها وأهدافها الاسـتراتيجية وبرامجها ومشاريعها وانشطتها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج على ان تكون واضـحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بإطار زمني وان تكون منسجمة مع رؤية ورسالة الفصول لتحقيق الأهداف والأولويات الوطنية.
اجمالي الدين العام: يمثل إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية والرصـيد القائم للدين الخارجي موازنة ومكفول بعد اسـتثناء ما يحمله صـندوق اسـتثمار أموال الضـمان الاجتماعي.
الناتج المحلي الإجمالي: يمثل مجموع قيم جميع السلع والخدمات المعدة للاستخدام النهائي والمنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

الموازنة بمفهوم مبسط

الموازنة هي خطة الحكومة المالية للسـنة المقبلة، خلالها يتم تقدير حجم الايرادات المتوقع تحصـيلها من قبل الحكومة، ويقابلها حجم الانفاق المقدر لديمومة عمل الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لتقديم الخدمات الحكومية. وعند تجاوز حجم الإيرادات المتوقعة لحجم النفقات المقدرة ينتج عن ذلك وفر، وفي حال تجاوز حجم النفقات المقدرة لحجم الإيرادات المتوقعة ينتج عن ذلك عجز الموازنة، مما يدفع الحكومة للاقتراض لسـد هذا العجز.

دورة الموازنة

مرحلة الاعداد

يتم خلال هذه المرحلة إعلان الحكومة البدء بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة السنوي، وذلك بموجب تعميم يصدره دولة رئيس الوزراء لكافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

مرحلة الإقرار

بعد الانتهاء من إعداد مشروع قانون الموازنة العامة، يتم ارساله إلى مجلس الأمة (النواب والأعيان) وذلك وفقاً للدستور، وتتم مناقشة مشروع القانون ثم إقراره، ورفعه إلى جلالة الملك للمصادقة عليه.

مرحلة التنفيذ

بعد صدور الإرادة الملكية بالمصادقة على قانون الموازنة العامة، تبدأ مرحلة تنفيذ الموازنة والانفاق من المخصصات المالية المرصودة في القانون وفق أوامر مالية عامة وخاصة يصدرها وزير المالية ووفق حوالات مالية شهرية يصادق عليها مدير عام دائرة الموازنة العامة.

مرحلة المتابعة والتقييم

مع بدء مرحلة التنفيذ، تبدأ عملية متابعة وتقييم برامج الانفاق من الموازنة المقدرة، من خلال تقارير المتابعة والتقييم.

الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة

ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي؟

قامت الحكومة بتحقيق العديد من الانجازات الهامة خلال عام 2024 وخاصة في القطاعات ذات الأولوية الوطنية كالتعليم والصحة والمياه والطرق والطاقة، وكما يلي:

قطاع التعليم

استمراراً للجهود المبذولة تجاه تطوير العملية التعليمية في المملكة وبما يتماشى مع رؤية تحديث القطاع العام وخاصة اصلاح مرحلة التعليم الثانوي، فقد بدأ العمل على تطبيق المسارات التعليمية الجديدة الأكاديمية والمهنية اعتباراً من العام الدراسي 2025/2024 علماً بأنه تم تعديل نظام تدريس الطلبة ليصبح التوزيع بعد انتهاء الصف التاسع بدلا من الصف العاشر ولمدة ثلاث سنوات بدلاً من سنتين، وفيما يتعلق بالمسار الأكاديمي فيتضمن المسار خطة دراسية تحتوي على مباحث دراسية تتطلب من الطالب في الصف الحادي عشر اجتيازها للتقدم لامتحان الثانوية العامة الوزاري/الجزء الأول والمخصص له 4 مباحث في الثقافة العامة المشتركة وهي: (التربية الإسلامية، واللغتان العربية والإنجليزية، وتاريخ الأردن)، وتوفر الخطة الجديدة 6 حقول دراسية وهي: (الحقل الصحي والحقل الهندسي وحقل العلوم والتكنولوجيا وحقل اللغات والعلوم الاجتماعية وحقل القانون والعلوم الشرعية وحقل الأعمال)، وتتضمن الخطة الدراسية في الصف الثاني عشر دراسة مبحث المهارات الرقمية كمتطلب اجباري بالإضافة الى 6 مباحث دراسية تخصصية من اختياره. أما فيما يتعلق بالمسار المهني التقني فيتضمن المسار 10 تخصصات مهنية تقنية تواكب احتياجات سوق العمل وهي (الأعمال، الزراعة، الهندسة، الفن والتصميم، الشعر والتجميل، السياحة والسفر، البناء والإنشاءات، الفندقة والضيافة، الوسائط الإبداعية، وتكنولوجيا المعلومات)، كما تم تعيين 1318 معلم ومعلمة إضافة للكوادر التعليمية الموجودة لتعزيز الكادر البشري مع القيام بتدريب كافة الكوادر التعليمية من معلمين ومشرفين تربويين.

وفي مجال التعليم المبكر وتنمية الطفولة وإلتزاماً بالاستراتيجيّة الوطنيّة لتنمية الموارد البشريّة (2016- 2025)، تم تبني نظام جديد لمتابعة جودة العملية التعليمية لمرحلة رياض الأطفال وفق معايير عالمية، ليشمل النظام وضع ضوابط لإدارة العملية

التعليمية لهذه المرحلة وتنمية مهارات براعم المستقبل وتوفير مناهج ومواد تعليمية تنمي مهارات ومستوى إدراك الطالب.

وحفظاً لحقوق الطلبة من ذوي الاعاقة في التعليم والوصول لبيئة تعليمية دامجة تمكنهم من الحصول على خدمات تعليمية على اساس من المساواة، فما زالت الجهود مستمرة في العمل على تنفيذ وتطوير خطة التعليم الدامج والتي تركِّز على زيادة نسبة الالتحاق بين الطلبة من ذوي الإعاقة في المدارس وضمان توفير كافة الوسائل والأدوات لتكييف البيئة التعليمية بما يراعي احتياجاتهم.

وحرصاً على تنمية المهارات الاساسية للعملية التعليمية لدى الطلبة، فقد تم تنفيذ مشروع إقرأ والذي يهدف إلى دعم وتشجيع القراءة لدى الطلاب من الصف الأول حتى الصف السادس، حيث يُمكّن المشروع الطلبة من اكتساب مهارات القراءة والتفكير النقدي، كما تم تنفيذ العديد من المبادرات والمسابقات التي من شأنها أن توسع من آفاق التفكير والنقد والتعلم لدى الطلبة ضمن بيئة مدرسية خصبة، إضافة إلى تنفيذ العديد من الانشطة بالشراكة مع المجتمع المحلي وبما يُنمي روح المبادرة لدى أبنائنا الطلبة تجاه خدمة مجتمعاتهم ومنها مبادرة " لمدرستي انتمي " و" مبادرة سنبلة ". كما يستمر العمل على تنفيذ برنامج الفاقد التعليمي لسد الفجوات التعليمية المتراكمة لدى الطلبة والتي نتجت جراء توقف العملية التعليمية الوجاهية مع جائحة كورونا.

وإدراكاً بأهمية معالجة الأمية باعتبارها عقبة أمام تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، تم العمل على إدراج برنامج تعليم الكبار ومحو الأمية ضمن أولويات البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، حيث يجري التوسع بفتح مراكز لتعليم الكبار ومحو الأمية في جميع محافظات المملكة وذلك بهدف توفير فرص تعليمية للمواطنين الذين حالت ظروفهم دون مواصلة تعلمهم، ولتشجيع المواطنين على الالتحاق بالبرنامج يتم تقديم مستلزمات الدراسة بالمجان، وقد بلغ عدد مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية 177 مركزاً، وانخفضت نسبة الأمية إلى نحو 5% حسب ارقام دائرة الإحصاءات العامة، كما تم العمل على تنفيذ برنامج لتوعية الطلبة بمخاطر التسرب من المدارس، وتم افتتاح 204 مراكز، كما تم تنفيذ برنامج التعليم الاستدراكي بهدف توفير التعليم للأطفال ممن هم خارج التعليم من عمر 9-12 عاماً من خلال افتتاح 76 مركزاً.

وللحفاظ على ديمومة البنية التحتية للقطاع التعليمي لأبنائنا الطلبة وتوفير مرافق تعليمية شاملة ذات مواصفات وجودة عالية استجابة للنمو السكاني والذي يترتب عليه ارتفاع الطلب على خدمات التعليم، واستكمالاً لتنفيذ الخطط الرامية الى التخلص من المدارس المستأجرة ومدارس الفترتين في مختلف محافظات المملكة، فقد تم خلال عام 2024 الانتهاء من تنفيذ 30 مشروع بناء مدرسي جديد بسعة 437 غرفة صفية، والانتهاء من تنفيذ 32 مشروع إضافات غرف صفية ضمن مدارس قائمة بسعة 312 غرفة، ويجري العمل على استكمال تنفيذ 35 مشروع بناء مدرسي جديد بسعة 635 غرفة صفية واستكمال تنفيذ 39 مشروع إضافات غرف صفية ضمن مدارس قائمة بسعة 141 غرفة. كما تم انشاء 89 غرفة رياض اطفال ضمن مدارس جديدة وكإضافات صفية ضمن مدارس قائمة، و يجري العمل على استكمال تنفيذ إضافة 45 غرفة رياض أطفال ضمن مدارس قائمة بالإضافة إلى ذلك فقد تم تنفيذ مشاريع صيانة لمدارس في مختلف المحافظات.

افتتاح مدرسة أم الهشيم الاساسية المختلطة في الاغوار الجنوبية

وتنفيذاً لرؤية تحديث القطاع العام وسعياً لتطوير منظومة التعليم في المملكة، فقد بدأت الحكومة السير بإجراءات دمج وزارتيّ التَّربية والتَّعليم والتعليم العالي والبحث العلمي لتصبح وزارة التربية وتنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى أن يتم إنشاء "مجلس التَّعليم وتنمية الموارد البشرية" ليتولى مهام رسم السّياسات العامَّة للتعليم في مختلف المراحل، بالاضافة الى دمج "هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنيَّة والتّقنيَّة" و "وحدة جودة التَّعليم والمساءلة" في وزارة التَّربية والتَّعليم مع "هيئة اعتماد مؤسَّسات التَّعليم العالي وضمان جودتها" ضمن هيئة واحدة تحت مسمَّى "هيئة الاعتماد وضمان الجودة"؛ لتقوم بمهام التَّنظيم والاعتماد وضمان الجودة لمنظومة التَّعليم وتنمية الموارد البشريَّة، كما سيتم نقل ارتباط "مؤسَّسة التَّدريب المهني" إلى وزير التَّعليم وتنمية الموارد البشريَّة.

قطاع الصحة

لتطوير القطاع الصحي في المملكة، تقوم وزارة الصحة بوضع الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للقطاع الصحي الهادفة إلى النهوض والارتقاء بالخدمات الصحية وتحسين جودتها لتوفير منظومة صحية متكاملة تعزز صحة الفرد والمجتمع وتقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية بعدالة وجودة وكفاءة.

وبهدف تطوير البنية التحتية للقطاع الصحي، تقوم وزارة الصحة بتنفيذ العديد من المشاريع في مختلف المحافظات، وفيما يتعلق بتطوير خدمات الرعاية الصحية الأولية ومكافحة الاوبئة، فقد تم افتتاح 17 مركز صحي جديد (9 مراكز شاملة و7 مراكز أولية ومركز متخصص لطب الأسنان) كما تم إعادة تأهيل وصيانة 53 مركزاً صحياً منها مركز صحي سيحان الاولي في محافظة البلقاء ومركز صحي عمراوة الاولي في محافظة اربد، وافتتاح قسم للتأهيل الطبي في مركز صحي سهل حوران الشامل ومركز صحي حي نزال ومركز صحي خشافية الدبابية الاوليين في محافظة العاصمة، ومركز صحي العقبة الشامل، ومركز صحي الكرامة الاولي في محافظة العقبة، كما يجري العمل على اعداد الدراسات والتصاميم الفنية لانشاء عدد من المراكز الصحية منها مركز صحي بيت رأس الأولي في محافظة إربد، ومركز صحي أم بطمة الأولي في محافظة العاصمة، ومركز صحي جريبا الشامل في محافظة الزرقاء، ومركز صحي عجلون الأولي ومركز صحي راجب الأولي في محافظة عجلون، ومركز صحي المشيرفة الأولي في محافظة جرش، ومركز صحي الزرقاء الشامل في محافظة الزرقاء.

وبخصوص البرنامج الوطني للتطعيم، فإن الحكومة مستمرة في تنفيذ البرنامج في مختلف محافظات المملكة وذلك بهدف حماية الأطفال وبناء مجتمع مقاوم للأمراض. كما يتم تنفيذ برنامج الصحة المدرسية لضمان توفر بيئة تعليمية ضمن شروط صحية آمنة لأبنائنا الطلبة، ولتعزيز ثقافة الصحة الوقائية تم إطلاق عدد من الحملات حول التوعية الصحية لزيادة الوعي لدى المواطنين حول الممارسات الصحية السليمة ومنها الحملة الوطنية للكشف المبكر عن خلع الورك التطوري والشلل الدماغي لدى الأطفال، والحملة الوطنية حول أضرار التدخين، وإطلاق حملة توعوية حول مقاومة الجراثيم وترشيد استهلاك المضادات الحيوية.

وفيما يتعلق بتطوير خدمات الرعاية الصحية الثانوية والثالثية، فقد تم انجاز مستشفى الأميرة بسمة في محافظة إربد بسعة 566 سريراً ومن المتوقع افتتاحه قبل نهاية عام 2025، وإفتتاح توسعة مستشفى الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، كما يجري العمل على توسعة وتحديث كل من مستشفى جرش الحكومي، ومستشفى الأمير فيصل في محافظة الزرقاء، وكل من مستشفى الأمير حسين ومستشفى الأميرة إيمان في محافظة البلقاء، ومستشفى معان الحكومي، ومستشفى المفرق الحكومي، وكل من مستشفيات البشير ومستشفى الدكتور جميل التوتنجي ومستشفى عمان الميداني في محافظة العاصمة.

وفي مجال حوسبة القطاع الصحي فقد تم استكمال حوسبة 255 مركز صحي و29 مستشفى في مختلف محافظات المملكة من خلال تطبيق "برنامج حكيم" مما سيزيد فعالية الإدارة الطبية وتحقيق تطوير جذري في الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين من خلال إنشاء وإدامة ملف طبي إلكتروني للمريض يمكن الوصول إليه من أية منشأة صحية محوسبة وفي أي وقت، كما سيتم تشغيل المستشفى الافتراضي مع بداية العام 2025 ليربط بين5 مستشفيات طرفية هي مستشفيات عجلون والرمثا والمفرق ومعان والطفيلة، وحرصاً على تقديم خدمات صحية وفق معايير منضبطة وبجودة عالية فقد تم إعتماد 152 مركز صحي و22 مستشفى في مختلف محافظات المملكة وفق معايير الاعتمادية الدولية من قبل " مجلس اعتماد المؤسسات الصحية ". وحرصاً على توجيه الخدمات الصحية نحو الأشخاص من ذوي الاعاقة لتتناسب مع احتياجاتهم، تم إدخال أجهزة طبية حديثة ومتطورة في عيادات اختصاص طب الأسنان وطب أسنان الأطفال من ذوي الاعاقة، كما تم توسيع مظلة مبادرة "سمع بلا حدود" والتي تهدف إلى مساعدة الأشخاص الذي يعانون

من تحديات سمعيّة من خلال إجراء فحوصات تقييميّة وزراعة أجهزة القوقعة السمعيّة وتقديم الرعاية الصحية اللاحقة لهم من جلسات التأهيل النطقي.

أما على صعيد تحسين إدارة سلاسل التوريد الطبية بما يشمل ضبط إدارة المخزون الطبي في القطاع الصحي والربط الإلكتروني مع احتياجات المراكز الصحية والمستشفيات وضمن مشروع متكامل فقد تم العمل على تحديث البنية التحتية لسلاسل توريد المخزون الاستراتيجي للادوية بافتتاح اول مستودع مركزي للمخزون الطبي الاستراتيجي على مستوى القطاع العام في إقليم الوسط في محافظة الزرقاء، وسيساعد المشروع بتوفير مخزون طبي يكفي المملكة لمدة 4 اشهر اضافية من الأمصال والمطاعيم والأدوية والمستهلكات الطبية حيث تم الربط الإلكتروني للمستودع مع مستشفى البشير كمرحلة أولى، كما يجري العمل على تحديث 6 مستوعات طبية في اقليم الشمال و4 مستودعات طبية في اقليم الجنوب ومستودعين في محافظة العاصمة. وعلى صعيد متصل فقد تم التوسع في تقديم خدمات التوصيل المنزلي للأدوية المزمنة للمرضى من خلال المراكز الصحية والمستشفيات المحوسبة في وزارة الصحة لتشمل 221 مركز صحي و 28 مستشفى وذلك بهدف خفض الكلف والجهد على المواطنين خاصة اصحاب الامراض المزمنة.

وتنفيذاً للرؤى الملكية في الوصول لخدمات التأمين الصحي الشامل، فقد تم إقرار خطة إصلاح التمويل الصحي والتغطية الصحية الشاملة للأعوام (2024-2030) مع تطوير الخطة التنفيذية للمرحلة الأولى للأعوام (2024-2026)، وتهدف الخطة إلى الوصول لمظلة تأمين صحي شامل للمواطنين خلال السنوات الخمس القادمة تدريجياً بدءاً بخدمات الرعاية الصحية الأولية وتمكين جميع الفئات الاجتماعية وخاصة الفئات الهشة من الوصول لخدمات صحية ذات جودة عالية، إذ سيتم إطلاق صندوق تأميني جديد لمشتركي الضمان الاجتماعي غير الخاضعين للتأمين الإلزامي، ومن المتوقع أن يستفيد من خدمات التأمين الصحي لهذا الصندوق نحو 2 مليون مشترك وذلك بدءاً من العام 2025، كما سيتم توسيع الفئات المستفيدة حيث ستضافُ فئاتٌ جديدةٌ من المؤمَّنين بشكلٍ تدريجي وتوسيع حُزم المنافع حتى عام 2028، إضافة إلى دمج الصناديق التأمينية.

وللمحافظة على كفاءة ومهارة الكوادر البشـــرية في القطاع الصـــحي، يجري العمل على التوســـع في برنامج الإقامة من خلال إلحاق 544 طبيب من الأطباء العاملين في الوزارة بمختلف التخصـــصـــات وذلك لرفد القطاع بالكوادر الطبية المدربة والمؤهلة، كما تم زيادة أعداد الأطباء المقبولين في برامج الإقامة في طب الأســـرة وبمعدل 100 طبيب سنويا لزيادة أعداد الأطباء المقيمين في مواقع تقديم الخدمة، ورفع مستوى الرعاية الصـحية في أكثر من خمسـمائة مركز صـحي شـامل وأولي من مراكز الرعاية الصـحية المنتشـرة في المملكة. إضـافة إلى زيادة عدد التخصـصـات الطبية الفرعية المعتمدة من المجلس الطبي الأردني في مستشـفيات وزارة الصـحة ليصـبح عددها 10 اختصـاصـات فرعية وتدريب نحو 10 آلاف من الكوادر الصـــحية على مختلف برامج دعم الحياة من خلال مشـــروع الإنعاش القلبي الرئوي. وتم إعداد برامج تدريبية لتدريب 27 ألف من الكوادر الصـحية لعام 2025، إضـافة إلى خطة اسـتقطاب وتعيين أكثر من 1800 طبيب وممرض خلال العامين المقبلين للحفاظ على كفاءة ونوعية الخدمات الصـــحية المقدمة للمواطنين.

افتتاح الملك لمستودع المخزون الطبي الاستراتيجي في محافظة الزرقاء

قطاع المياه والصرف الصحي

ولغايات المحافظة على مصـــادر المياه وتحســين كفاءة التزويد المائي ومعالجة التحديات التي تواجه القطاع في المملكة، وإلتزاماً بالبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصـــادي وتنفيذاً للاســـتراتيجية الوطنية للمياه للأعوام (2023-2040) الهادفة الى تحسين توافر المياه وزيادة الكفاءة التشغيلية وتعزيز الاستدامة في قطاع المياه، تواصل الحكومة جهودها لتنفيذ عدد من المشـــاريع الاســـتراتيجية وعلى رأســـها مشـــروع الناقل الوطني للمياه كخيار وطني لتأمين كميات مياه اضافية مستدامة، فقد تم توقيع مذكرة تفاهم مع شركة "ميريديام سويز" للبدء بتنفيذ مشروع الناقل الوطني الذي يستهدف تحلية ونقل 300 مليون م3 من المياه المحلاة من خليج العقبة والى جميع مناطق المملكة عبر إنشـــاء خط ناقل بطول 400 كم، وســـيتم تنفيذ المشـــروع بالشـــراكة مع القطاع الخاص، ومن المخطط له توقيع اتفاقية الاغلاق المالي للمشروع في عام 2025.

ولتطوير البنية التحتية في قطاع المياه وحماية مصـــادره وتحســين كفاءة التزويد المائي، فيجري العمل على تنفيذ عدد من المشـــاريع الهامة في القطاع من أبرزها اطلاق مشـــروع التحول الرقمي التكنولوجي والذي يهدف إلى توفير البيانات التشـــغيليه اللحظية حول القطاع بما يُمكن من التحكم عن بُعد بجميع مصـــادر المياه في النظام المائي للمملكة ويسهم في تحسين مراقبة المصادر المائية وتعزيز جهود خفض الفاقد وسرعة الاستجابة وخفض كلف التشغيل والصيانة للنظام وتقليل الوقت والجهد ومن المتوقع أن يستغرق تنفيذ المشروع مدة 3 سنوات.

كما يجري تنفيذ عدد من مشـــاريع الصـــيانة لشـــبكات المياه في مناطق الأغوار تهدف لتحقيق اســـتدامة مائية متكاملة تدعم الزراعة وتســـاهم في تنمية المجتمعات المحلية منها مشروع صيانة لشبكات المياه التابعة لمنطقة الأغوار الجنوبية لتحسين كفاءة الشبكات فيهما وتحديث البنية التحتية وتقليل الفاقد المائي وتحسين إدارة التزويد المائي في المنطقة، وما زالت الاعمال متواصـلة لتنفيذ مشـروع توسـعة محطة معالجة مياه وادي السـير لرفع إنتاجية المحطة من 650 متر مكعب/ســـاعة الى 750 متر مكعب/ســـاعة ومن المتوقع أن يسـهم المشـروع في تحسـين واقع خدمات التزويد المائي لنحو 76 ألف مواطن. هذا وقد تم افتتاح مشـروع إعادة تأهيل محطة ضـخ نجل وتركيب " نظام سـكادا " وبناء خزان بسـعة 1000 م3 اضـــافة الى إعادة تأهيل شـــبكة توزيع المياه القديمة بخطوط جديدة بطول 30 كيلومتر وتنفيذ خطوط جديدة رئيسـية وناقلة و 15 وصـلة منزلية لتحسـين التزويد المائي

لخدمة اكثر من 8400 مواطن في لواء الشـوبك بمحافظة معان، وبخصـوص مشـروع إعادة تأهيل وتحديث شـبكات المياه في منطقة النسـيم بمحافظة جرش جاري العمل على طرح عطاء الاسـتشـاري تمهيداً للبدء بالتنفيذ. كما يجري العمل على تنفيذ مشـروع إعادة تأهيل شبكات المياه في مناطق داميا وشعشاعة ومستودع الكرامة وتكمن أهمية المشروع في تغذية 230 وحدة زراعية، بالاضـافة الى العمل على تنفيذ مشـروع إنشـاء خط ربط جديد إلى حوض 22 في الغور الأوسـط بقطر 700 ملم بديلاً عن الخط القديم الحالي، كما يجري العمل على استكمال تنفيذ أعمال مشروع إعادة تأهيل شبكات المياه في منطقة تلال الذهب.

كما يتم اسـتكمال تنفيذ الحزمة الخامسـة من مشـروع تأهيل أنظمة مياه مناطق الكرامة وظهرة الرمل في لوائي ديرعلا والكرامة في محافظة البلقاء، ويتضمن المشروع إقامة وانشـاء 4 خزانات هي خزان ظهرة الرمل بسـعة 1500 متر مكعب وخزان الكرامة العلوي بسـعة 500 متر مكعب وخزان الكرامة الأوسـط بسـعة 1500 متر مكعب وخزان الكرامة الأدنى بسـعة 1500 متر مكعب، إضـافة الى تمديد شـبكات مياه بطول 100 كيلو متر وتركيب " نظام سـكادا " وتنفيذ 355 وصـلة منزلية. كما تم افتتاح محطة ضـخ مياه الواحة في محافظة العاصـمة بالاضـافة الى الانتهاء من أعمال تأهيل أنظمة توزيع المياه في عدة مناطق من المحافظة هي منطقة الرشـيد ومنطقة أم الشـجيرات ومنطقة الخرابشـة ومناطق شـفا بدران والواحة وطبربور ومنطقتي التاج والجوفة والتي تم العمل فيها على تمديد اكثر من 110 كيلومتر من خطوط التوزيع المائي إضـافة إلى رفع كفاءة وفعالية التحكم بالتزويد المائي لضـمان التوزيع العادل للمواطنين في تلك المناطق، كذلك يتم تنفيذ أعمال مشـروع تعزيز كفاءة أنظمة التزويد المائي لمنطقتي الفحيص وماحص في محافظة البلقاء لتحسـين واقع خدمات التزويد المائي في كلا المنطقتين وليسـتفيد أكثر من 50 ألف مواطن.

وفي محافظة اربد تم الانتهاء من تنفيذ عدد من مشـاريع المياه والتي من شـأنها أن تحسـن خدمات التزويد المائي وتقليل الفاقد المائي في المحافظة ليسـتفيد منها نحو 625 الف مواطن، أبرزها إنشاء خزان في منطقة الرمثا بحجم 20 ألف م 3 وإنشاء محطة ضخ جديدة لمنطقة زبدا بدل المحطة قائمة، وانشاء محطة بوستر في منطقة بيت راس لتحسين خدمات التزويد في عدة مناطق وهي ايدون، وعاليا، والصـريح، والحصـن، وبيت راس، وحواره، وبشـرى، ومرو، وسـال، وعلعال، وفوعره، والمغير، ومخيم الحصـن، وتقبل،

وحور، وام الجدايل، واسعره، ومناطق اخرى في الرمثا. كما تم افتتاح مشروع تحسين التزويد المائي في محافظة العاصمة المرحلة الثالثة حيث تشمل الاعمال تنفيذ خطوط رئيسية بطول 59 كم بقطر 400 ملم - 150 ملم إضافة الى خطوط بولي ايثلين مياه أخرى باقطار 180 و125 و63 ملم، حيث تم توفير نحو 1,1 مليون م3 من المياه المفقودة خلال عام واحد، ليستفيد من المشروع نحو 55 ألف مواطن، ويخدم المشروع عدد من المناطق في المحافظة هي ماركا، وخريبة السوق، والقويسمة، وزهران، وشفابدران، وعين الرباط، وياجوز، واحد، والموقر، وسحاب، وأبو علندا، وام العمد، وحسبان، والجويدة، وبيادر وادي السير، والقسطل.

ولتعزيز مفهوم ترشيد استهلاك المياه والمحافظة عليها، تم خلال عام 2024 تنفيذ حملات توعوية لكافة شرائح المجتمع وعلى مستوى المملكة تتعلق بالتعريف بمشكلة شح المياه وضرورة ترشيد استهلاك المياه، إذ تم عقد 300 محاضرة استهدفت طلاب المدارس والكليات والجامعات، والقيام بتنفيذ 25 حملة توعوية موجه الى سيدات المجتمع المحلي، و12 حملة توعوية لذوي الاحتياجات الخاصة في مجال اعمال السباكة تحديداً، كما بلغت نسبة المزارعين المستفيدين من ترشيد استهلاك مياه الري المتاحة نحو 70%.

ولا تزال الجهود الحكومية متواصلة لحماية الموارد المائية من الاعتداءات غير المشروعة لتعزيز الأمن المائي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد توسعت حملات إزالة الاعتداءات لتشمل مختلف مناطق المملكة، حيث تم إزالة 11 اعتداء على قناة الملك عبد الله في منطقة دير علا وفي منطقة كريمه/أبوسيدو وفي منطقة الكرامة لاستخدام المياه بشكل غير قانوني، وازالة اعتداءات أخرى على نبع منطقة وادي السير من خلال خطوط تحت الارض، كما تم ضبط اعتداءات على خط رئيسي قطر 5 انش في جنوب عمان لتزويد مزارع بخطوط غير قانونية بقطر خط 3 انش، كما تم ضبط حفارة مخالفة في منطقة سحاب، وضبط اعتداءات في الموقر على خط ناقل رئيسي تقوم بسحب المياه لتعبئة صهاريج مخالفة، وضبط وردم 3 ابار مخالفة في منطقة البادية الشمالية/ محافظة المفرق تزود برك زراعية كبيرة بسحب المياه الجوفية وبيعها دون رخصة قانونية، وضبط حفارة مخالفة في محافظة الزرقاء، وضبط حفارة مخالفة في منطقة الجفر من محافظة معان قامت بحفر بئر مخالف عمق 40 متر حيث تم ردم البئر، وضبط اعتداءات على نبعة مياه عين الديك في محافظة جرش وذلك بسحب عدة خطوط رئيسية لتعبئة صهاريج مخالفة، وضبط 10 اعتداءات على خطوط مياه في القطرانة في محافظة

الكرك لتزويد استراحات ومزارع بطريقة مخالفة، وضبط 33 اعتداء على خطوط مياه رئيسية في منطقة لواء الرصيفة لغايات مياه الشرب في محافظة الزرقاء، وردم 20 بئر مخالفة وخطوط كبيرة تسحب عشرات الاف الامتار المكعبة يومياً من المياه لتزويد مزارع مخالفة قرب سد الكفرين/ الشونة الجنوبية، إضافة إلى ضبط العديد من المخالفات الأخرى في مختلف المحافظات.

أما في مجال الصرف الصحي، فإن الحكومة ماضية في تنفيذ خطط عملية للارتقاء بالواقع البيئي والتوسع بخدمات الصرف الصحي، ومنها الانتهاء من تنفيذ مشروع الصرف الصحي لشفا بدران بالاضافة الى تنفيذ مشروع الصرف الصحي لعدة مناطق في الجبيهة بمحافظة العاصمة، ويأتي المشروع لخدمة التجمعات السكانية الجديدة وحمايتها من التلوث والحفاظ على الصحة العامة، ويتضمن المشروع تنفيذ خط ناقل بطول 6.5 كيلو متر للربط على خط ناقل شفا بدران المربوط على محطة تنقية الخربة السمرا وتوريد وتنفيذ خطوط اسمنتية بطول 34 كيلو متر وتنفيذ 10 كم خطوط تمثل وصلات منزلية لخدمة اكثر من الف وحدة سكنية، كذلك وفي العاصمة تم اقرار مشروع تحسين خدمات الصرف الصحي في منطقة جنوب عمان ويتضمن المشروع تنفيذ خط للتوسع في إعادة استخدام المياه المعالجة في محطة جنوب عمان وتمكين قطاع المياه من تنفيذ شبكات لخدمة مناطق جديدة غير مخدومة ومنها استكمال شبكة جنوب غرب عمان /الحزمة الأولى وجزء من الحزمة الثانية والحزمة الثالثة والرابعة. كما وافقت الحكومة على استكمال اجراءات تنفيذ مشروع صرف صحي شمال شرق محافظة البلقاء بانشاء محطة تنقية السلط بسعة 54 ألف م3 والتي ستعمل وفق افضل المعايير والمواصفات ويهدف المشروع الى تحسين الواقع البيئي في المنطقة من خلال الغاء محطة تنقية البقعة القديمة والغاء محطة رفع عين الباشا ونقل جميع المياه العادمة الى المحطة الجديدة وسيخدم المشروع نحو 600 الف نسمة موزعين على 63 تجمعاً سكانياً، أما في شمال المملكة فالاعمال مستمرة في مشروع توسعة وتأهيل محطة تنقية الرمثا في محافظة اربد، وسيتم تنفيذ المشروع على مرحلتين وزيادة طاقتها الاستيعابية من 5400 م3 الى 27400 م3 يومياً، كما تم توقيع الاتفاقية مع الاستشاري تمهيداً للبدء بأعمال مشروع صرف صحي الرمثا والذي يتضمن شبكات وخطوط ناقلة ومحطات رفع، بالإضافة إلى استكمال تنفيذ عدد من مشاريع شبكات الصرف الصحي في غرب اربد وانشاء محطات ضخ مياه

الصـرف الصـحي وتوسـيع شـبكات الصـرف الصـحي في بلدة المغير إضـافة الى ربط المنازل والعقارات غير المخدومة على نظام الصرف الصحي.

افتتاح محطة ضخ مياه نجل الرئيسية في الشويك

قطاع الطرق

تم انجاز العديد من مشـاريع إنشـاء وفتح وإعادة تأهيل وصـيانة شبكة الطرق في مختلف المحافظات وفق أعلى المواصـفات الفنية والهندسية عالمياً، ومن ابرزها فقد تم في محافظة الكرك الانتهاء من تنفيذ أعمال إعادة تأهيل وصـــيانة طريق فريفرة- الحامدية بطول 15كم، كما تم الانتهاء من تنفيذ خلطات اسـفلتية طريق كثربا- الأغوار بطول 3كم، وطريق وادي ابن حماد، كما يجري العمل على اســتكمال تنفيذ كل من طريق محي- الأبيض بطول 15 كم، وطريق الحوية - العدنانية بطول 1.1 كم، وطريق الشـــهابية - المغارق بطول 1.6 كم، وطريق المدينة الصـــناعية باتجاه الكرك بطول 2.2 كم، وطريق دوار وسط مؤتة - المزار بطول 1.2 كم، وطريق مديرية تربية المزار باتجاه مجرا بطول 1.8 كم، وطريق وادي النوايســـة باتجاه مجرا بطول 0.65 كم، وطريق إشـــارة المزار

باتجاه المركز الامني بطول 0.7 كم، وطريق مقامات الصـــحابة بطول 0.5 كم، وطريق لواء عي الطريق الرئيســـي بطول 1.25 كم، وطريق الموجب بطول 1.1كم، وطريق اليـاروت - دمنـة بطول 1.5كم، وطريق لواء فقوع بطول 0.95 كم، وطريق العروض - جوزا بطول 2 كم.

وفي محافظة معان يجري العمل على استكمال انجاز مشروع صيانة وتوسعة طريق جسر معان -المدورة- الجفر باتجاه مثلث الشيدية بطول 31 كم ومن مثلث الشيدية الى منطقة مناجم الفوسفات بذات المسافة، كما يجري العمل على استكمال تنفيذ مشروع صـــيانة طريق المدورة-معان من مركز حدود المدورة بطول (25) كم، وتم العمل على انارة طريق بسطة - وادي موسى. وفي محافظة العقبة، فقد تم الانتهاء من أعمال مشروع صيانة الطريق الصحراوي الممتد من القويرة إلى جسر الاتحاد وتضمن المشروع صيانة وتأهيل الجزء الممتد من منطقة القويرة بإتجاه العقبة مروراً بمنطقة الراشـــدي واتحاد الشـاحنات وصـولا إلى منطقة الخالدي على الطريق الصـحراوي وبطول 20 كم، كما تم الانتهاء من اعمال الطريق الصـــحراوي - مطار القويرة بطول 4 كم بالاتجاهين، كما يجري العمل على استكمال تنفيذ مشروع توسعة وإعادة تأهيل طريق رم- الراشدية بطول 19 كم مع مسرب للدراجات الهوائية، ومشروع صيانة وإعادة تأهيل الطريق الصحراوي الممتد من المريغة إلى رأس النقب بطول 14 كم. وفي محافظة الطفيلة، فقد تم الانتهاء من تنفيذ أعمال مشـــروع إعادة تأهيل وتعبيد أجزاء من الطريق الملوكي بطول 1.2 كم، ويأتي هذا المشـروع اسـتكمالاً لعدة مشـاريع تم تنفيذها سـابقاً لجزء من الطريق المار في القادســية والجزء الممتد من ريعا ولغاية مصـــنع الألبســة في المحافظة، كما تم الترتيب لاجراء اعمال تحســين وإعادة تأهيل الجزء الســابع من الطريق الملوكي والممتد بين محافظتي الطفيلة والكرك بطول 5 كم.

وفي محافظة مأدبا، فقد تم الانتهاء من تنفيذ مشـــروع المرحلة الأولى لصـــيانة طريق مـادبـا - عمـان الممتـد من دوار الجمرك وحتى منطقـة اليـادودة بطول 20 كم بالاتجاهين وتنفيذ مشروع آخر لصيانة أجزاء أخرى من الطريق. وفي محافظة العاصمة، يجري العمل على إستكمال انجاز مشروع إعادة تأهيل طريق الموقر - الازرق بطول 31 كم والرابط بين محافظة العاصـــمة والأزرق ومع الحدود الســـعودية العراقية، كما يجري العمل على تنفيذ مشـــروع تصـــريف المياه الســـطحية والجوفية في طريق البحر الميت- العدسـية، كما تم العمل على إعادة تأهيل طريق الحزام الدائري لمحافظة العاصـمة بطول

18 كم بالاتجاهين والممتد ما بين منطقة جمرك عمان بإتجاه منطقة أبو علندا وصولاً الى تقاطع كلية الهندسة التكنولوجية "البوليتكنك"، كما تم العمل على صيانة واعادة تأهيل أجزاء من طريق المطار والطريق الصحراوي وطريق شارع الستين -الموقر وسحاب وطريق ناعور- ام البساتين وطريق ناعور-دار تركي وطريق ام الرصاص، وتم انشاء عدد من الطرق الزراعية في ألوية وادي السير والجيزة. وفي محافظة البلقاء، فقد تم الانتهاء من مشروع صيانة جزء من طريق عمّان - البلقاء بطول 5 كم للمنطقة الممتدة من جسر سلحوب ولغاية جسر البقعة وبالاتجاهين، كما يجري العمل على استكمال تنفيذ مشروع طريق وادي شعيب - السلط بطول 10 كم، ووادي شعيب - ماحص بطول 5 كم، كما يجري العمل على تنفيذ مشروع إنشاء طريق الفيصلية - تحويلة الرامة بطول 1.6 كم وبعرض 8م ويتضمن المشروع إعادة الطريق لمساره الصحيح من خلال إزالة الطريق القائم وإنشاء طريق جديد وفقاً للمسار الصحيح الذي تم تثبيته مساحيا، كما تم الانتهاء من الاعمال التالية : صيانه طريق وادي الشجره، اناره طريق دافوس، توسعة مدخل الزعتري صيانة طريق دير علا، تركيب عناصر سلامه مروريه بوادي الشجره، جسر مشاه بالجعيديه لواء عين الباشا، صيانه طريق علان - سيحان، اعاده انشاء طريق سوميا – المقبره، أعمال إنارة بمنطقة العارضة وغيرها. وفي محافظة الزرقاء، فقد تم الانتهاء من تنفيذ مشروع توسعة الطريق من الأزرق الجنوبي باتجاه الأزرق الشمالي بطول 1.9 كم، ومشروع انشاء طريق بيرين - الخله، ومشروع طريق الملك حسين - الحلابات/ المرحلة الثانية، ومشروع صيانه طريق الزرقاء - ياجوز، ومشروع صيانة طريق اشارة خو - مثلث الدوريات، كما يجري العمل على استكمال تنفيذ مشروع إنشاء الطريق التنظيمي لمنطقة وادي العش الصناعية وربط المنطقة مع طريق عمان التنموي بطول 1.2 كم، وصيانة طريق ام رمانة - بيرين.

وفي محافظة المفرق، فقد تم الانتهاء من أعمال صيانة وإعادة تأهيل لأجزاء من طريق المفرق - الصفاوي وشمل المشروع أعمال إعادة تأهيل وانشاء الأجزاء الأكثر تضرراً من الطريق بمجموع أطوال 18.5 كم في المنطقة الواقعة ما بين مثلث الباعج ولغاية منطقة الصالحية ليصبح الطريق كاملاً باتجاهين مفصول بجزيرة وسطية وبمسربين وكتف لكل اتجاه، كما يجري العمل على تنفيذ مشروع إعادة تأهيل طريق الزرقاء - المفرق الممتد من ثغرة الجب ولغاية جسر قاعدة الملك حسين الجوية مروراً بجامعة أل البيت بطول 13كم، والعمل على إعادة تأهيل وانشاء طريق المفرق - النعيمة

بطول 7كم، وصـيانة طريق جرش - المفرق للمناطق الاكثر تضـرراً بطول (13.5) كم. وفي محافظة اربد، فقد تم العمل على إعادة تأهيل وإنشـاء طريق مثلث النعيمة- بلعما - الزرقاء بطول 8 كم، وإعادة تـأهيل طريق سـايبر سـيتي بـاتجاه الرمثا بطول 6 كم بالاتجاهين، إضـافة إلى اسـتكمال أعمال الصـيانة لطريق اربد – جرش بطول 4كم، وتم تنفيذ 36 عطاء طرق رئيسـية وقروية وثانوية وزراعية في كافة ألوية محافظة اربد، وتم طرح (5) عطاءات خاصة بتنفيذ عدة طرق زراعية في معظم مناطق لواء الرمثا وبأطوال طرق 24 كم، كما تم طرح عطاء صـيانة روتينية بالخلطة السـاخنة للطرق الرئيسـية والقروية وبطول 2.1 كم. وفي محافظة جرش، فقد تم إنشاء وإعادة انشاء كل من طريقي سـاكب – عيصـره - سـوف ومدخل الكته كما تم توسـعة طريق مدخل قصـر العدل باتجاه سـاكب، بالاضـافة الى تركيب جسـري مشـاة على الطريق الرئيسـي اربد - جرش - عمان في منطقتي سـيل الزرقاء وكفرخل. وفي محافظة عجلون فقد تم الانتهاء من تنفيذ عدد من المشاريع أبرزها مشروع صيانة طريق عبين - عين جنا/ المرحلة الثانية، وإنشاء وتحسين طريق الجبل الاخضـر - الخشـيبه، وإعادة تأهيل الطريق الرابط بين صـخرة وكفر خل، وإعادة تأهيل طريق عنجرة -الصـفا -راجب، كما تم عمل صـيانة لطريق كفرنجة - الاغوار (كشط وخلطة اسفلتية) بطول 2.5 كم، وصيانة جزر وسطية وتبطين خنادق مياه الامطار لجزء من طريق عجلون - اربد.

إعادة تأهيل جزء من طريق سلحوب - البقعة

قطاع الطاقة

وتحقيقاً لأهداف رؤية التحديث الاقتصادي وتنفيذاً للخطة الاستراتيجية الشاملة لقطاع الطاقة للأعوام (2020-2030)، فيجري العمل على تنفيذ البرنامج الوطني لإيصال الغاز الطبيعي للمدن والمناطق الصناعية في المملكة وبما يساهم في خفض كلف الانتاج وتعزيز تنافسية الصناعات الوطنية. حيث تم افتتاح محطة الغاز الطبيعي المضغوط في منطقة الريشة وهو المشروع الأول من نوعه في المملكة لتزويد المدن الصناعية بالغاز الطبيعي المضغوط وبطاقة استيعابية تصل إلى 20 مليون قدم مكعب يومياً، ويتكون المشروع من محطتين، محطة رئيسية تقع في منطقة حقل غاز الريشة ومحطة فرعية تقع بالقرب من المستهلكين.

ويتوقع أن يسهم البرنامج في تحقيق وفراً يقدر بنسبة 30% مقارنة بالوقود الثقيل، وبنسبة 55% مقارنة بالغاز البترولي المسال، وبنسبة 60% مقارنة بالديزل، ويستهدف البرنامج ايصال الغاز الطبيعي لكل من منطقة الروضة الصناعية/منطقة معان التنموية، منطقة القويرة الصناعية/منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، ومدينة الموقر الصناعية في العاصمة، ومنطقة القسطل الصناعية في العاصمة، ومدينة المفرق الصناعية/ منطقة المفرق التنموية، والتجمع الصناعي في لواء الهاشمية بمحافظة الزرقاء، ومن المتوقع أن يسهم المشروع في ايجاد نحو 10 آلاف فرصة عمل، إذ تم توقيع اتفاقيات لإيصال الغاز الطبيعي لمشروع المحطة الرئيسية في منطقة الهاشمية بقدرة إنتاجية تصل إلى 160 ألف م3 يومياً كمرحلة أولى للبدء بتزويد المصانع الراغبة في الحصول على الغاز كمصدر بديل للطاقة، كما سيتم نقل الغاز من خلال ناقلات مخصصة لتزويد المصانع التي تبعد عن شبكة التزويد الخاصة بالغاز الطبيعي. كما تم البدء بإعداد التصاميم الأولية لمشروع إيصال الغاز الطبيعي إلى مدينة المفرق التنموية، كما يجري العمل على ايصال الغاز لعدد من المصانع في المنطقة الجنوبية من مدينة العقبة. ويجري العمل على انشاء شبكة داخلية لتزويد منطقة القويرة الصناعية بالغاز الطبيعي على مساحة تقدر بنحو 1800 دونم كمرحلة أولى، كما تم افتتاح المحطة الرئيسية لتزويد المصانع العاملة في منطقة القسطل الصناعية بالغاز الطبيعي والتي تشمل على محطة قياس ومحطة تخفيض ضغط الغاز الطبيعي وتعتبر نواة لتمديد شبكات الغاز الطبيعي الفرعية ذات الضغط المنخفض داخل المنطقة لتوصيل الغاز الطبيعي الى المصانع الراغبة بالاستفادة من الغاز الطبيعي كبديل للطاقة، كما تم افتتاح مصنع الشركة الوطنية لصناعة الكلورين في الموقر

وباستخدام الغاز الطبيعي المضغوط، حيث تتم عملية نقل الغاز الطبيعي من محطة الريشة إلى موقع المصنع في مدينة الموقر بواسطة الناقلات المخصصة.

وبهدف تنويع مصـــادر خليط الطاقة والتوجه نحو الطاقة المتجددة الخضـــراء، فقد تم إطلاق استراتيجية وطنية للاستثمار في مشاريع الهيدروجين الأخضر ومشتقاته لتصبح المملكة مركزاً إقليمياً للهيدروجين الاخضر ولتغطية الاحتياجات الداخلية وتصدير فائض الطاقة المنتج منه، حيث تم توقيع 14 مذكرة تفاهم مع مســتثمرين لتســهيل اجراء الدراسات الاولية اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر والامونيا الخضراء في المملكة.

وتستمر الحكومة ممثلة بصندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة في تخفيف عبء فاتورة الطاقة الكهربائية على المواطنين من خلال اســتئناف برامج تركيب انظمة الطاقة الشمسية للقطاع المنزلي، فقد تم خلال سنة 2024 تركيب نحو 3.5 الف سخان شمسي والفي نظام خلايا شمسية لتوليد الكهرباء بتكلفة كُلّية بلغت نحو 7 مليون دينار وبدعم من الصندوق بنسبة 30% من الكلفة الاجمالية، كما تم إطلاق مرحلة جديدة من البرنامج لتركيب 4 آلاف نظام خلايا شمسية بتكلفة كُلّية تقدر بنحو 8.5 مليون دينار وتركيب نحو 5 آلاف سخان شمسي بتكلفة كلية تقدر بنحو 3 مليون دينار. وحرصاً من الحكومة على دعم الفئات الهشة من القطاع المنزلي فقد تم تركيب نحو 1.2 الف سخان شمسي بمنحة كاملة من الصندوق وبكلفة بلغت نحو 770 ألف دينار موجهة لمنازل الأسر الفقيرة والعفيفة بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية، وبذلك فقد بلغ عدد الاسر المستفيدة من البرنامج نحو 5 الاف أسرة. كما يجري العمل على تركيب انظمة خلايا شمسية لمنازل المصابين العسكريين في أقاليم المملكة الثلاث على حساب فلس الريف و يستهدف البرنامج تركيب انظمة الطاقة الشمسية لنحو 1611 منزلاً للمصابين العسكريين. وعلى مستوى الادارة المحلية فقد تم تركيب 29 نظام خلايا شمسية بقدرة 650 كيلو واط وبتكلفة إجمالية بلغت 460 ألف دينار استفاد منها 30 بلدية وذلك بمنحة كاملة. كما يجري العمل على استكمال تنفيذ مشروع استبدال وحدات الإنارة في بلديات المملكة بوحدات موفرة للطاقة وبكلفة قدرت بنحو 70 مليون دينار إذ بلغ إجمالي عدد وحدات الإنارة المستبدلة في جميع محافظات المملكة 410 آلاف وحدة خلال سنة 2024.

وفي مجال تطوير شبكة الكهرباء الوطنية ومواجهة الطلب على الطاقة الكهربائية، فيجري العمل على استكمال تنفيذ عدد من مشاريع محطات التحويل الكهربائية

منها مشـــروع انشـــاء محطة تحويل كهرباء الزرقاء الصـــناعية بقدرة 33/132 ك.ف، ومشـروع توسـعة محطة تحويل الغور الصـافي بقدرة 33/132 ك.ف، ومشـروع انشـاء محطة تحويل جرش الصـــناعية 33/132 ك.ف، إضـــافة إلى احلال محطة تحويل اربد بتنفيذ بعض الاعمال الهندسية في المحطة.

افتتاح محطة القياس والتخفيض بمنطقة الهاشمية

أبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2024

1- نما الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بما نسبته 2.4% مقارنة مع نمو بلغت نسبته 2.8% لنفس الفترة من عام 2023.

2- نما مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 ليبلغ ما نسبته 1.9 % وعند نفس مستواه لنفس الفترة من عام 2023.

3- نما الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بما نسبته 4.3% مقابل نمو بلغت نسبته 4.7% لنفس الفترة من عام 2023.

4- بلغ معدل البطالة خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2024 ما نسبته 21.4% مقارنة بمعدل بطالة بلغت نسبته 22.2% لنفس الفترة من عام 2023.

5- بلغ معدل التضخم مقاساً بالمستوى العام لأسعار المستهلك في المملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2024 ما نسبته 1.5% مقارنة بمعدل تضخم بلغت نسبته 2.1% لعام 2023.

6- نمو الصادرات الوطنية خلال العشرة شهور الاولى من عام 2024 بما نسبة 4% مقارنة بمعدل انكماش بلغت نسبته 2.4-% لنفس الفترة من عام 2023.

7- نمو المستوردات خلال العشرة شهور الاولى من عام 2024 بما نسبته 0.2% مقارنة بمعدل انكماش بلغت نسبته 5.7-% لنفس الفترة من عام 2023.

8- بلغ عجز الميزان التجاري خلال العشرة شهور الاولى من عام 2024 نحو 7.8 مليار دينار مقابل 8.2 مليار دينار لنفس الفترة من عام 2023 مسجلاً بذلك تراجعاً نسبته 5.1%.

9- بلغ رصـــيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاص في نهاية الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2024 نحو 20 مليار دولار أمريكي ليشكل بذلك مستويات مريحة تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8 أشهر.

10- ارتفع حجم النفقات العامة خلال عام 2024 وفقاً لأرقام إعادة التقدير بنحو 794 مليون دينار أو ما نسـبته 7.2% لتصـــل الى نحو 11.798 مليار دينار مقابل 11.004 مليار دينار في عام 2023.

11- ارتفع حجم النفقات الجارية خلال عام 2024 وفقاً لأرقام إعادة التقدير بنحو 911 مليون دينار أو ما نسبته 9.5% لتصل إلى نحو 10.538 مليار دينار مقابل 9.627 مليار دينار في عام 2023.

12- تراجع حجم النفقات الرأسمالية خلال عام 2024 وفقاً لأرقام إعادة التقدير بنحو 117 مليون دينار أو ما نسبته 8.5% لتصل إلى نحو 1.260 مليار دينار مقابل 1.377 مليار دينار في عام 2023.

13- ارتفع حجم الايرادات العامة خلال عام 2024 وفقاً لأرقام إعادة التقدير بنحو 214 مليون دينار أو ما نسبته 2.3% لتصل إلى نحو 9.358 مليار دينار مقابل 9.144 مليار دينار في عام 2023.

14- ارتفع حجم الايرادات المحلية خلال عام 2024 وفقاً لأرقام إعادة التقدير بنحو 186 مليون دينار أو ما نسبته 2.2% لتصل إلى نحو 8.618 مليار دينار مقابل 8,432 مليار دينار في عام 2023، وقد جاء ذلك نتيجة ارتفاع الايرادات الضريبية بما نسبته 2.2% وارتفاع الايرادات غير الضريبية بما نسبته 2.3%.

15- ارتفع حجم المنح الخارجية خلال عام 2024 وفقاً لأرقام إعادة التقدير بنحو 28 مليون دينار أو ما نسبتة 3.9% لتصل إلى نحو 740 مليون دينار مقابل 712 مليون دينار في عام 2023.

16- ارتفع عجز الموازنة العامة بعد المنح خلال عام 2024 وفقاً لأرقام إعادة التقدير بنحو 581 مليون دينار ليصل الى نحو 2.441 مليار دينار او ما نسبته 6.5% من الناتج المحلي الاجمالي، مقابل نحو 1.860 مليار دينار او ما نسبته 5.1% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2023.

17- توقع ارتفاع اجمالي الدين العام بعد إستثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية عام 2024 ليصل إلى نحو 34 مليار دينار أو ما نسبته 90.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 32 مليار دينار أو ما نسبته 89.2% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2023.

قانون الموازنة العامة لعام
2025
265.4
مليون دينار
قطاع الادارة العامة
454.1
مليون دينار
قطاع البنية التحتية والتنمية المحلية
3,484.9
مليون دينار
قطاع الدفاع والأمن
1,421.5
مليون دينار
قطاع التنمية الزراعية والثروة الطبيعية
255
مليون دينار
قطاع القضاء والشؤون الدينية
1,379.8
مليون دينار
قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
4,938.7
مليون دينار
قطاع الإدارة المالية والتخطيط
1,458.2
مليون دينار
قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية
461.5
مليون دينار
قطاع السياحة وتعزيز البيئة الاستثمارية والتنمية الصناعية
151
مليون دينار
قطاع الثقافة والشباب والإعلام والاقتصاد الرقمي

أبرز توجهات وفرضيات الموازنة لعام 2025

تم الاســـتناد في اعداد تقديرات قانون الموازنة العامة لعام 2025 إلى مجموعة من التوجهات، وهي:

1- تســـريع وتيرة تنفيذ البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصـــادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام وفق الأطر الزمنية المحددة.

2- متابعة تنفيذ البرنامج الوطني للاصـــلاح المالي والاقتصـــادي لتعزيز منعة الاقتصـــاد الوطني وتعزيز استقراره وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

3- الالتزام بمواصلة تنفيذ السياسات والاصلاحات الهيكلية والاجراءات الهادفة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي واستدامة المالية العامة متضمنة الاستمرار باجراءات تعزيز الإدارة الضريبية والجمركية.

4- ايلاء القوات المســـلحة والاجهزة الامنية الاهتمام والرعاية وتوفير الدعم اللازم لتمكينهما من اداء مهامها بكفاءة واقتدار في ظل الاوضاع الاقليمية السائدة.

5- دعم القطاعات الرئيسية وتحفيز الأنشطة الاقتصادية وخاصة القطاعات الصناعية والتصديرية الداعمة للنمو وتحسين فرص التشغيل، وتحسين البيئة الاستثمارية.

6- تعزيز كفاءة الإنفاق الرأسمالي للبرامج والمشاريع المحفزة للنمو الاقتصادي.

7- منح الأولوية لتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وخاصة المشاريع الكبرى في قطاعات البنية التحتية والمياه والطاقة المتجددة والتعدين.

8- تغطية الاحتياجات التنموية للمحافظات.

9- الإرتقاء بالرعاية الصحية المقدمة للمواطنين وتحسين جودة الخدمات الصحية.

10- تطوير التعليم وتحديثه بما ينسجم مع التطورات العالمية لتلبية احتياجات سوق العمل الحالية والمســـتقبلية، والتوسُّـــع في برامج التَّعليم المهني والتقني ورياض الأطفال، ومواصلة تأهيل وتدريب المعلمين.

11- تطوير منظومة الرعاية والحماية الاجتماعيّة وتعزيز كفاءة توجيه الدعم لمستحقيه.

12- تعزيز الامن الغذائي للمملكة.

13- استعادة عافية القطاع السياحي وتعزيز منعته وكفاءته، وتعظيم الاستفادة من الامكانات والفرص الواعدة لوضع الاردن في مقدمة الدول الجاذبة للسياحة العالمية.

14- دعم الجهاز القضائي وبناء قدرات القضاة والكوادر المساندة، والاستمرار بتطوير المنظومة الإلكترونية لتسهيل وتسريع إجراءات التقاضي.

15- المضي قدماً في مشروع التحوُّل الرقمي في المؤسَّسات الحكومية وفق الاستراتيجيّة الوطنيّة للتحوّل الرقمي والخطّة التنفيذيّة.

16- النهوض بقطاع النقل ورفع جودته وكفاءته، وتوسعة شبكات الطُّرق وتعزيز استدامتها، وانشاء طرق تنمويَّة بديلة مدفوعة الأجر.

17- تعزيز أمن التزود بالمياه، وضبط الفاقد من المياه والمحافظة على مصادر المياه الجوفية وسبل تعزيزها واستثمارها بالشكل الأمثل.

18- مواصلة تنفيذ اجراءات تطوير اعداد الموازنة العامة والهادفة الى تعزيز ربط الموازنة العامة بالاداء.

19- متابعة تقييم أداء ونفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واعداد التقارير الربعية بهذا الخصوص، ومتابعة الملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة.

20- المضي قدماً في جهود التحول نحو الاقتصاد الاخضر، وتنفيذ الالتزامات الوطنية المتعلقة بالتغير المناخي.

21- تعزيز الاستدامة المالية لشركة الكهرباء الوطنية وضبط الفاقد من الكهرباء والبحث عن أسواق خارجية لتصدير الكهرباء في ضوء الفائض في انتاج الكهرباء.

22- الالتزام بتسريع تنفيذ المشاريع والبرامج المرتبطة بالمنح والمساعدات المقدمة من الدول الصديقة والشقيقة والمؤسسات الدولية والتأكيد على قيام الوزارات والدوائر

والوحدات الحكومية المعنية بتحقيق المؤشـــرات المرتبطة بها والتي تم الاتفاق عليها مع الجهات المانحة والمقرضة بموجب الإتفاقيات الموقعة معها.

كما اســتندت تقديرات النفقات والايرادات في قانون الموازنة العامة لعام 2025 الى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية:

1- الزيــادة السنوية الطبيعية لـرواتب الموظفين.
2- الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
3- قصر التعيينات على الوظائف الشاغرة على الاحتياجات الملحّة.
4- مواصلة استهداف الهبوط التدريجي للدين العام والعجز الاولي للموازنة العامة.
5- تغطية كلفة فوائد الدين العام الداخلي والخارجي.
6- رفـع كفـاءة وإعـادة ترتيـب اولويـات الانفـاق الرأسـمالي وتركيـزه فـي المجـالات ذات الاولوية، وخاصة مشاريع رؤية التحديث الإقتصادي.
7- مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة وتعزيز استدامة مؤشرات المالية العامة.
8- رصــد المخصــصــات المالية الضــرورية لدعم القوات المسـلحة الاردنية والاجهزة الامنية بما يسهم برفع كفاءتها وجاهزيتها.
9- رصد المخصصات المالية لدعم السلع الإستراتيجية والاستمرار في تثبيت سعر مادة الخبز وأسطوانة الغاز، وتعزيز الرصيد الإستراتيجي من القمح والشعير.
10- رصد المخصصات المالية لصندوق دعم الصناعات، ومخصصات تزويد المدن الصناعية بالغاز الطبيعي لخفض كلف الطاقة في عمليات الإنتاج.
11- رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات.
12- رصد المخصصات المالية اللازمة لصندوق المعونة الوطنية.

13- رصد المخصصات المالية لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص .

14- الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية.

15- الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات.

16- رصد المخصصات المالية لدعم الجامعات وصندوق دعم الطالب المحتاج.

17- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج المنح.

18- رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات.

19- رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.

20- رصد المخصصات المالية لتعزيز استقلالية الأجهزة القضائية والرقابية.

21- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات الصحة والتعليم والنقل والمياه والطاقة والسياحة وغيرها من القطاعات.

22- رصد المخصصات اللازمة لدعم عملية التحول الرقمي وتعزيز الامن السيبراني والحماية الالكترونية.

23- متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية.

التوقعات الاقتصادية الكلية لعام 2025

استندت موازنة عام 2025 الى التوقعات الاقتصادية الرئيسية التاليـــة :

1- نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأســعار الثابتة بنســبة (2.5%) لعام 2025 وبنســبة (3%) لعامي 2026 و2027 على التوالي. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإســمي بنســبة (4.9%) لعام 2025 وبنســبة (5.6%) لعامي 2026 و2027 على التوالي.

2- بلوغ معدل التضـخم مقاسـاً بالتغير النسـبي في الرقم القياسـي لأسـعار المسـتهلك نحو (2.2%) في عام 2025 ونحو (2.5%) في عام 2026 و(2.3%) في عام 2027.

3- نمو الصـادرات بنسـبة (0.7%) لعام 2025 ويتوقع ان تشـهد نمواً بنحو (6.6%) في عام 2026 و(4.6%) في عام 2027.

4- نمو المسـتوردات بنسـبة (4.1%) لعام 2025 و(7.1%) في عام 2026 و(5.9%) في عام 2027.

5- بلوغ عجز الحســاب الجاري لميزان المدفوعات كنســبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025 نحو (4.6%-) لتنخفض الى (4.1%-) في عام 2026 وإلى (3.8%-) في عام 2027.

أهم وأبرز المستجدات في موازنة عام 2025

أولاً: تعزيز النهج التنموي للموازنة بتوفير المخصصات المالية اللازمة لتحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي في مختلف القطاعات.

ثانياً: مواصلة الاصلاحات الهيكلية، ومكافحة التهرب والتجنب الضريبي والجمركي وتعزيز شمولية نظام الفوترة الإلكتروني واصلاح القاعدة الضريبية.

ثالثاً: تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي، وتزويد المدن الصناعية بالغاز الطبيعي، ورصد مبلغ 27 مليون دينار لصندوق دعم الصناعات.

رابعاً: رصد مبلغ 100 مليون دينار لمشروع الناقل الوطني، ومبلغ 55 مليون دينار لمشاريع هيئة تنشيط السياحة.

خامساً: رصد مبلغ 45 مليون دينار لتطوير منظومة النقل العام.

سادساً: رصد مبلغ 8 مليون دينار لمشاريع استكشاف النفط والتنقيب عن الثروات المعدنية.

سابعاً: الاستمرار في تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية وتوجيه الدعم لمستحقيه، ورصد مبلغ 280 مليون دينار لزيادة شمول 15 ألف اسرة منتفعة من برامج صندوق المعونة الوطنية.

ثامناً: رصد مبلغ 30 مليون دينار لصندوق دعم الطالب المحتاج ليستفيد نحو 53 الف طالب من برامج الصندوق وبارتفاع يقدر بنحو 9 آلاف طالب.

من أين تأتي الحكومة بأموالها؟

الايرادات العامة

قدرت الإيرادات العامة لعام 2025 بنحو 10.233 مليار دينار وبزيادة بلغت نحو 875 مليون دينار أو بنسبة نمو بلغت 9.4% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2024، ومن المتوقع أن تصل إلى نحو 10.743 مليار دينار في عام 2026، و إلى نحو 11.541 مليار دينار في عام 2027.

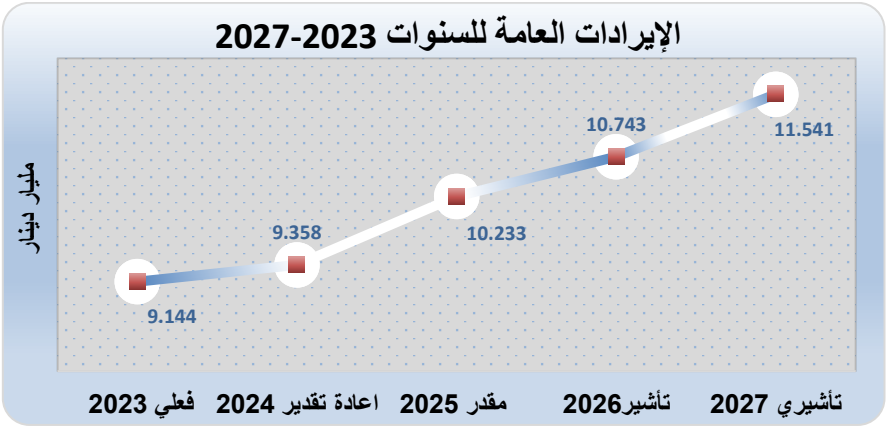

وقد توزعت الإيرادات العامة، وفقاً لما يلي:

الإيرادات المحلية

قدرت الإيرادات المحلية في عام 2025 بحوالي 9.498 مليار دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته 10.2% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2024، ومن المتوقع أن تصل الى نحو 10.144 مليار دينار في عام 2026 ، والى نحو 10.861 مليار دينار في عام 2027.

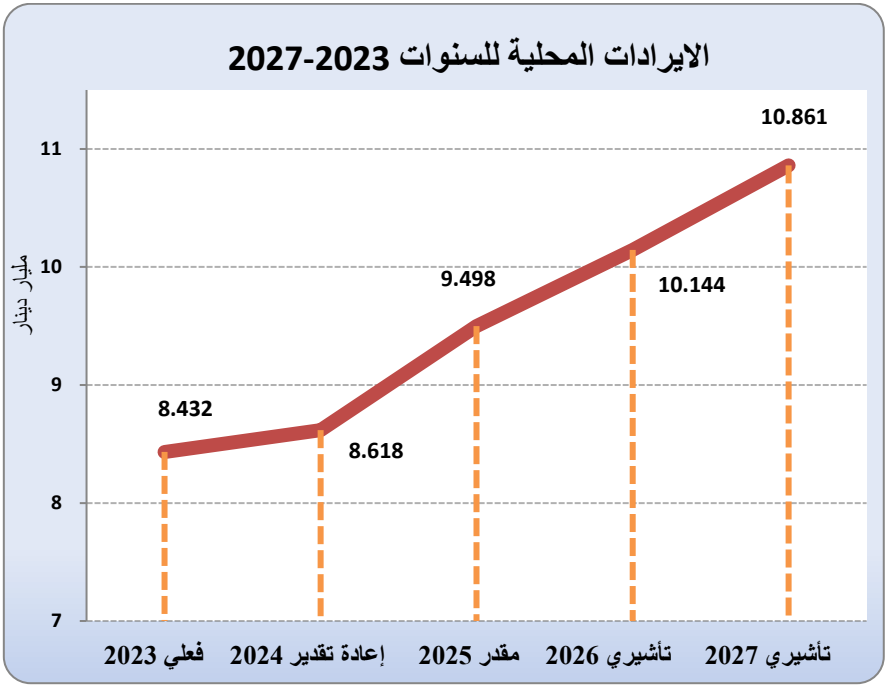

وتتكون الإيرادات المحلية من الإيرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية، وتعتبر الضرائب من أهم الموارد لخزينة الدولة، والغرض الرئيسي منها هو تحقيق المصلحة العامة من خلال تحقيق العدالة وإعادة توزيع الدخل وضمان استمرارية تقديم الخدمات العامة من الأمن والحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم، والبنية التحتية وغيرها من الخدمات.

- **الإيرادات الضريبية**

قدرت الإيرادات الضريبية لعام 2025 بنحو 7.123 مليار دينار، ويبين الشكل التالي الاوزان النسبية لمكونات الايرادات الضريبية:

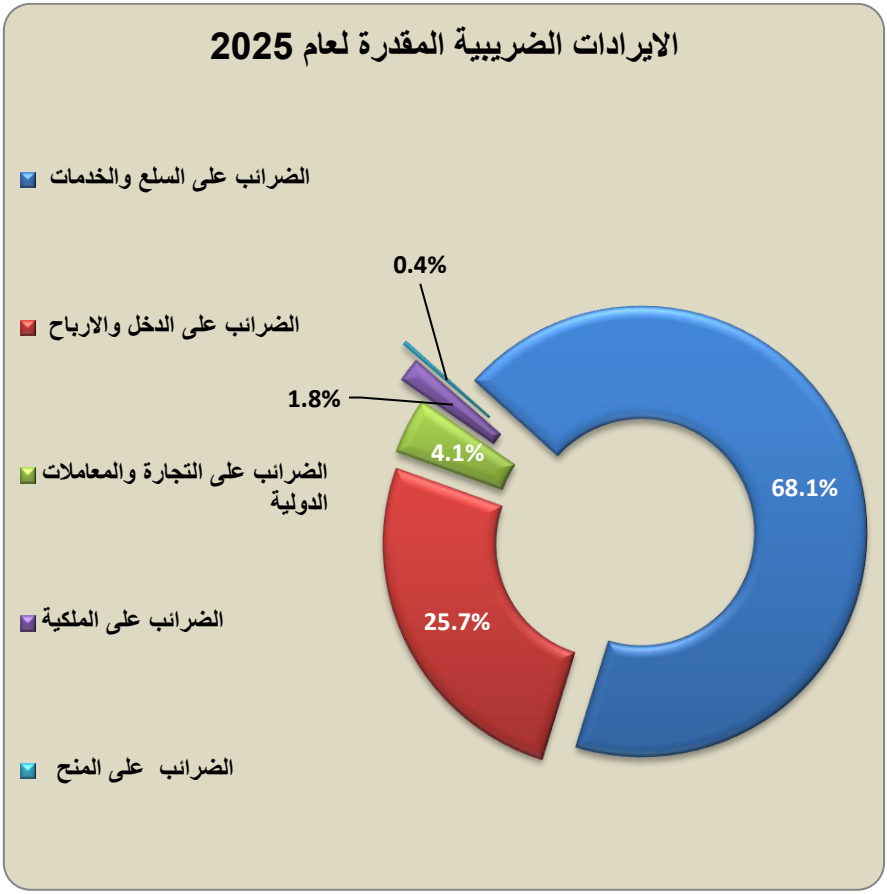

- **الإيرادات غير الضريبية**

قدرت الايرادات غير الضـــريبية لعام 2025 بنحو 2.376 مليار دينار، ويبين الشكل التالي الاوزان النسبية لمكونات الايرادات غير الضريبية:

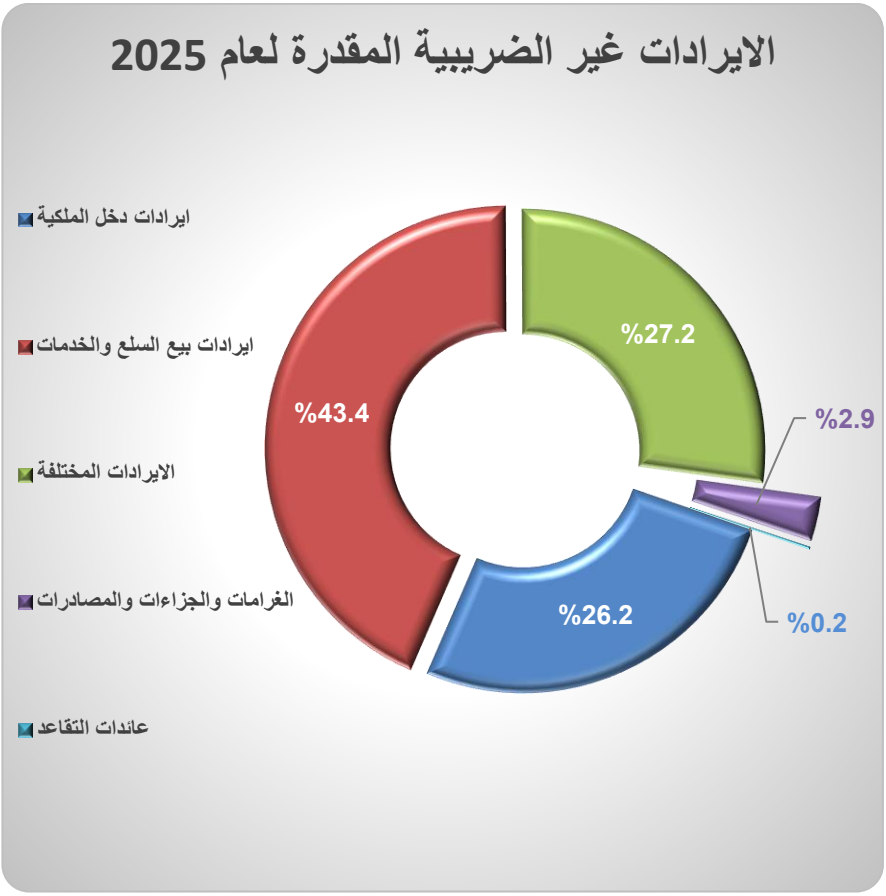

وترتيباً على ذلك، من المتوقع أن ترتفع نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية إلى 86.2% في عام 2025 مقابل 81.8% المعاد تقديرها في عام 2024، ولتواصل إرتفاعها التدريجي خلال عامي 2026 و2027 الى ما نسبته 89.1% و93.9% على التوالي.

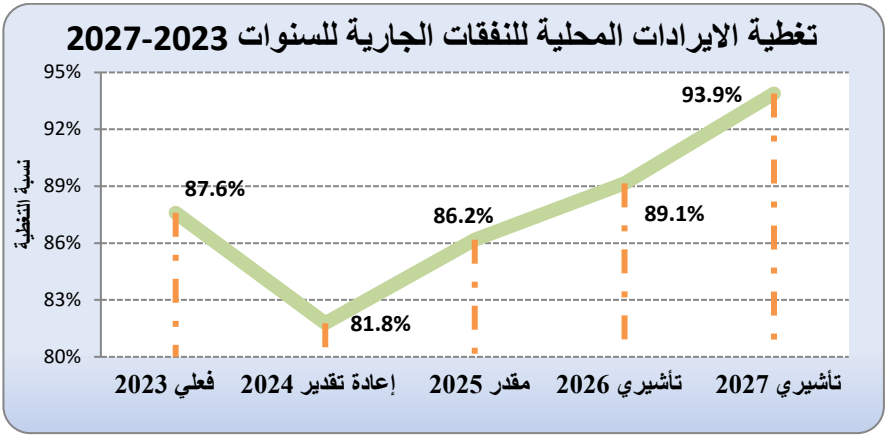

المنح الخارجية

قدرت المنح الخارجية في عام 2025 بنحو 734 مليون دينار مقابل 740 مليون دينار وفقاً لأرقام إعادة التقدير لعام 2024، موزعة بواقع 600 مليون دينار من الولايات المتحدة الأمريكية، و59 مليون دينار من الاتحاد الأوروبي، و28 مليون دينار من الصندوق الخليجي للتنمية، و17 مليون دينار من الامارات العربية المتحدة، و30 مليون دينار منح أخرى. وقد شكلت الايرادات المحلية ما نسبته 92.8% من اجمالي الايرادات العامة، في حين شكلت المنح الخارجية ما نسبته 7.2% من اجمالي الايرادات العامة لعام 2025.

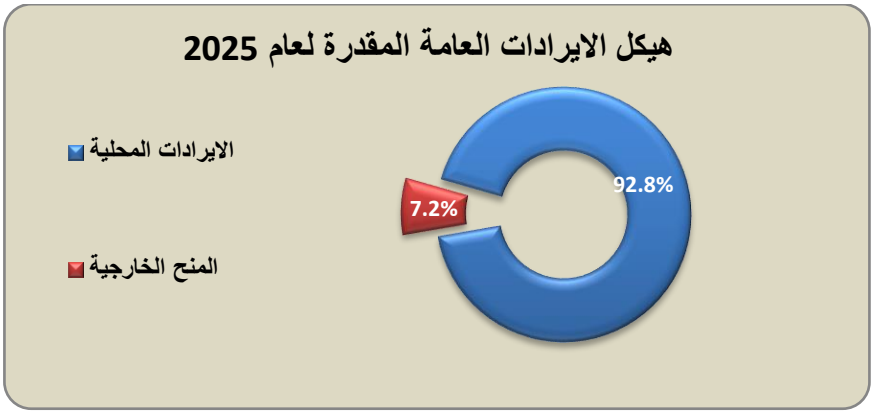

على ماذا تنفق الحكومة اموالها؟

النفقات العامة

قدرت النفقات العامة في عام 2025 بنحو12.491 مليار دينار بارتفاع بلغ 693 مليون دينار أو ما نسبته 5.9% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2024 والبالغ 11.798 مليار دينار، ومن المتوقع أن تبلغ النفقات العامة نحو 12.942 مليار دينار في عام 2026، و تصل الى نحو 13.157 مليار دينار في عام 2027.

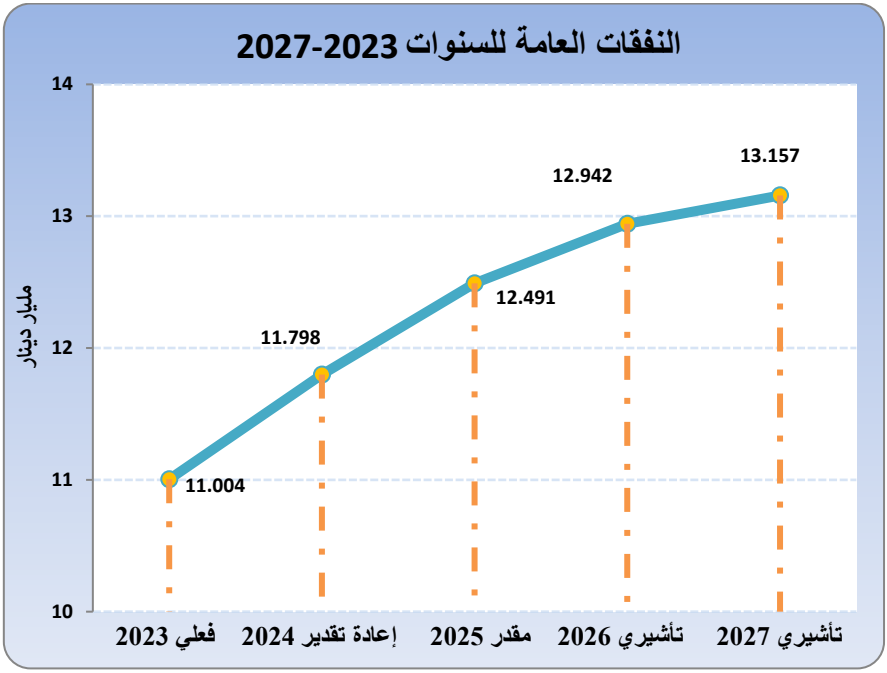

وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 88.2%، وشكلت النفقات الرأسمالية ما نسبته 11.8% من اجمالي النفقات العامة المقدرة في عام 2025.

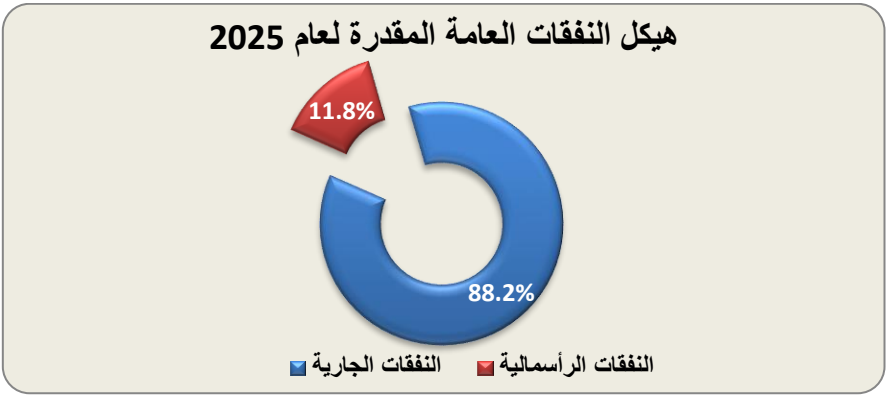

النفقات الجارية

قدرت النفقات الجارية في عام 2025 بنحو 11.022 مليار دينار مسجلة ارتفاعاً بلغت نسبته 4.6% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2024، ومن المتوقع أن تبلغ نحو 11.379 مليار دينار في عام 2026، و تصل الى نحو 11.568 مليار دينار في عام 2027.

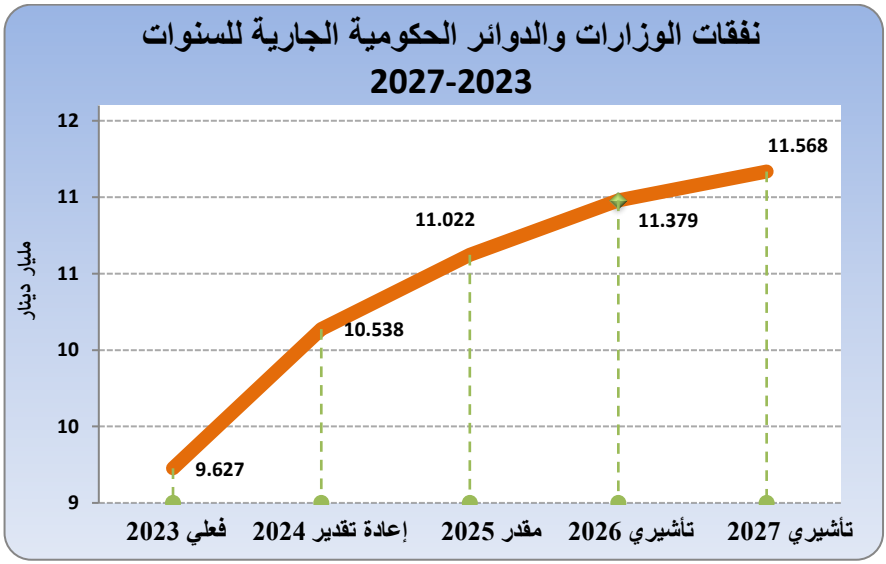

ويعزى الارتفاع في مقدر النفقات الجارية لعام 2025 بنحو 484 مليون دينار بشكل رئيسي لزيادة مخصصات "الجهاز المدني" بنحو 224 مليون دينار منها مبلغ 122 مليون دينار لتغطية كلفة الشواغر والإحداثات الجديدة بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية على رواتب العاملين ومبلغ 30 مليون دينار لصندوق دعم الطالب الفقير، وزيادة مخصصات "الجهاز العسكري" بنحو 15 مليون دينار، وزيادة مخصصات "جهاز الأمن والسلامة العامة" بنحو 21 مليون دينار، وزيادة مخصصات بند النفقات الأخرى بنحو 224 مليون دينار ومن أبرزها: زيادة مخصصات "فوائد الدين العام" بنحو 120 مليون دينار، وزيادة مخصصات "التقاعد والتعويضات" بنحو 65 مليون دينار، وزيادة مخصصات "المعالجات والاعفاءات الطبية" بنحو 38 مليون دينار، وزيادة مخصصات "المعونة النقدية المتكررة" بنحو 19 مليون دينار، وثبات مخصصات "دعم الجامعات الاردنية الحكومية" بمبلغ 75 مليون دينار.

ويبين الشكل التالي الاوزان النسبية لمكونات النفقات الجارية لعام 2025:

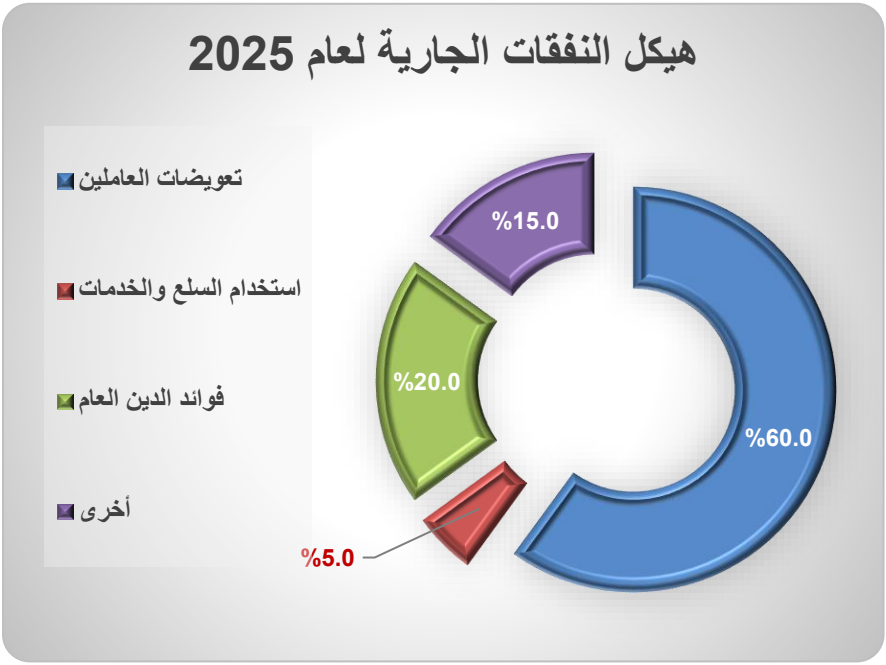

النفقات الرأسمالية

قدرت النفقات الرأسمالية في عام 2025 بنحو 1.469 مليار دينار، مسجلة بذلك ارتفاعاً بلغ نحو 209 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 16.5% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2024، ومن المتوقع أن تبلغ نحو 1.563 مليار دينار في عام 2026، و تصل الى نحو 1.589 مليار دينار في عام 2027.

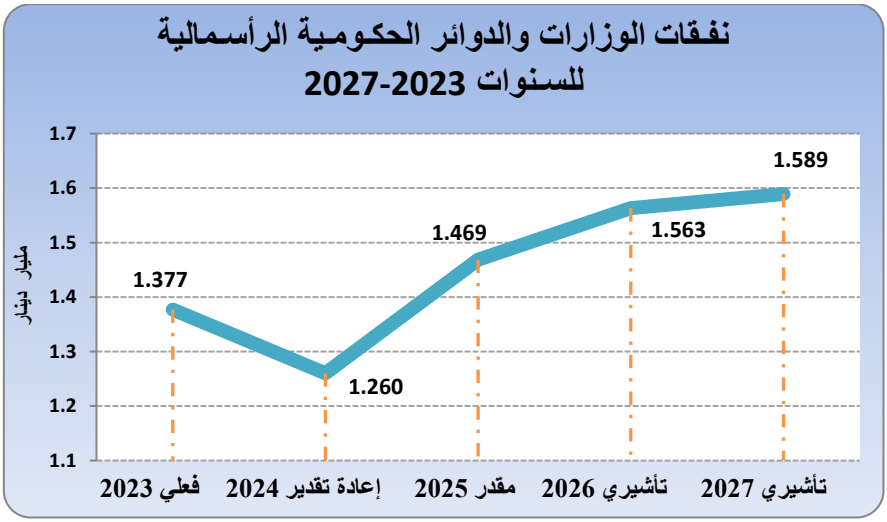

وقد شكّلت المشاريع الرأسمالية المستمرة ما نسبته 53.5% والمشاريع قيد التنفيذ ما نسبته 41.3% والمشاريع الجديدة ما نسبته 5.2% من اجمالي النفقات الرأسمالية المقدرة لعام 2025.

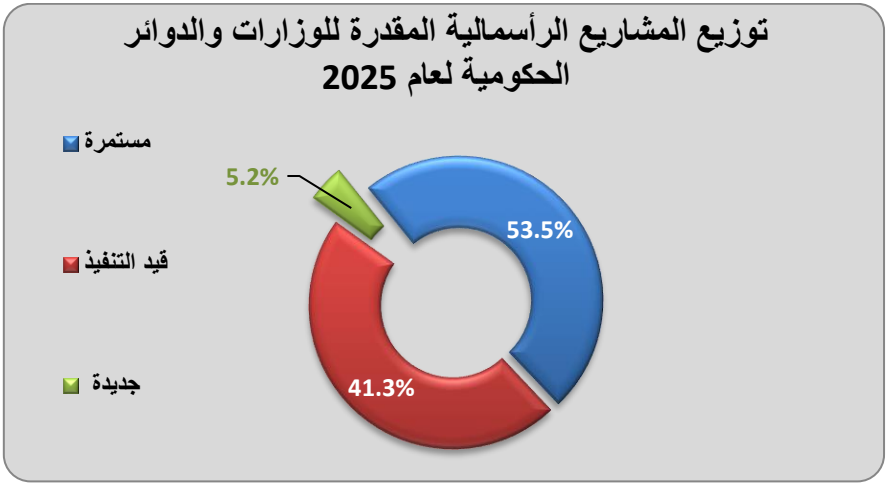

ويبين الشكل التالي أبرز أوجه المخصصات الرأسمالية لعام 2025.

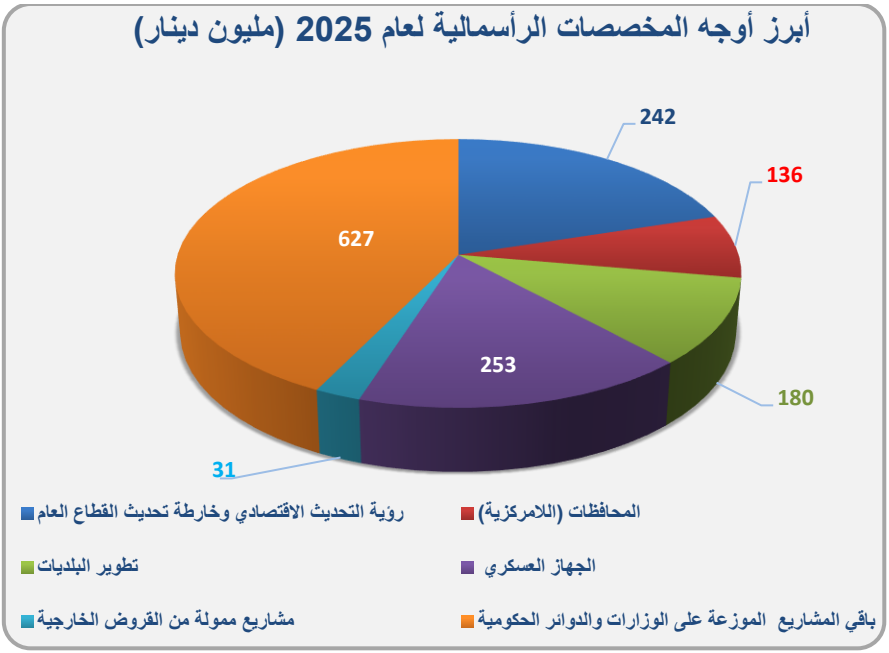

ويبين الشكل التالي الاوزان النسبية لمكونات التصنيف الوظيفي للنفقات العامة لعام 2025:

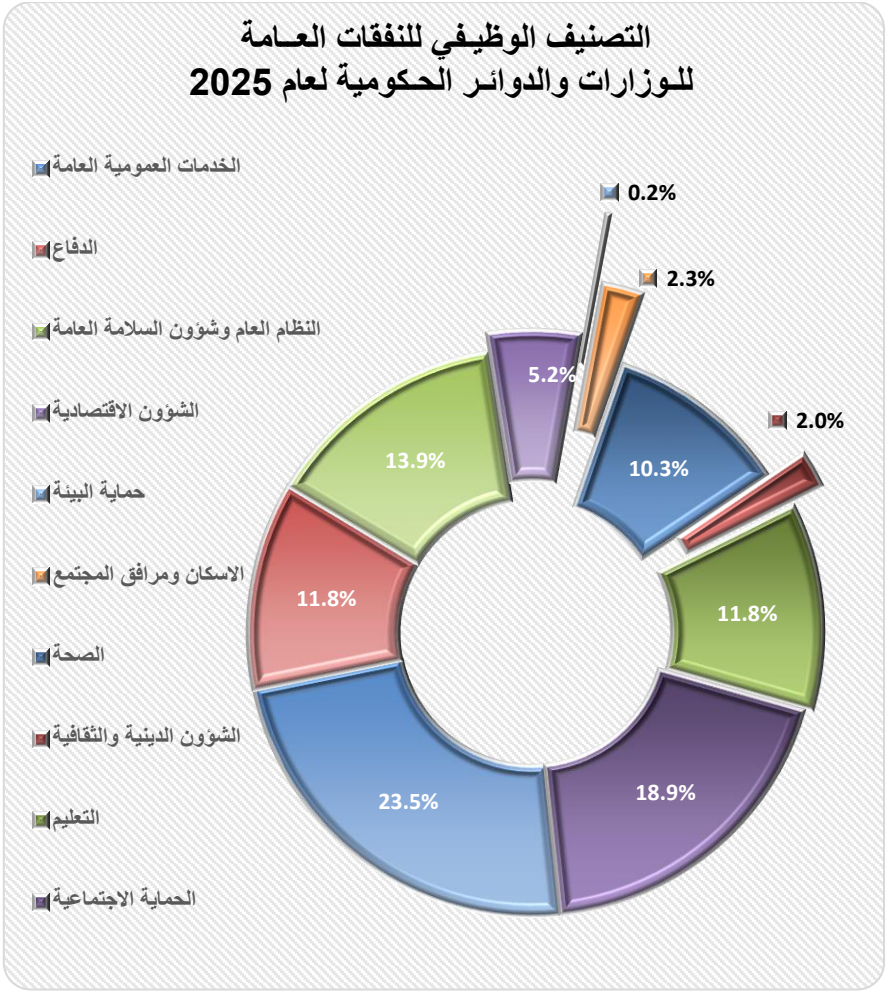

عجز/ وفر الموازنة

وترتيباً على هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، يتوقع أن يبلغ العجز المالي بعد المنح الخارجية لعام 2025 نحو 2.258 مليار دينار وبما نسبته 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي، لينخفض الى نحو 2.199 مليار دينار في عام 2026، و يصل الى نحو 1.616 مليار دينار في عام 2027. اما عجز الموازنة قبل المنح لعام 2025 فيتوقع أن يبلغ نحو 2.993 مليار دينار وبما نسبته 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي، لينخفض الى نحو 2.798 مليار دينار في عام 2026، و يصل الى نحو 2.296 مليار دينار في عام 2027.

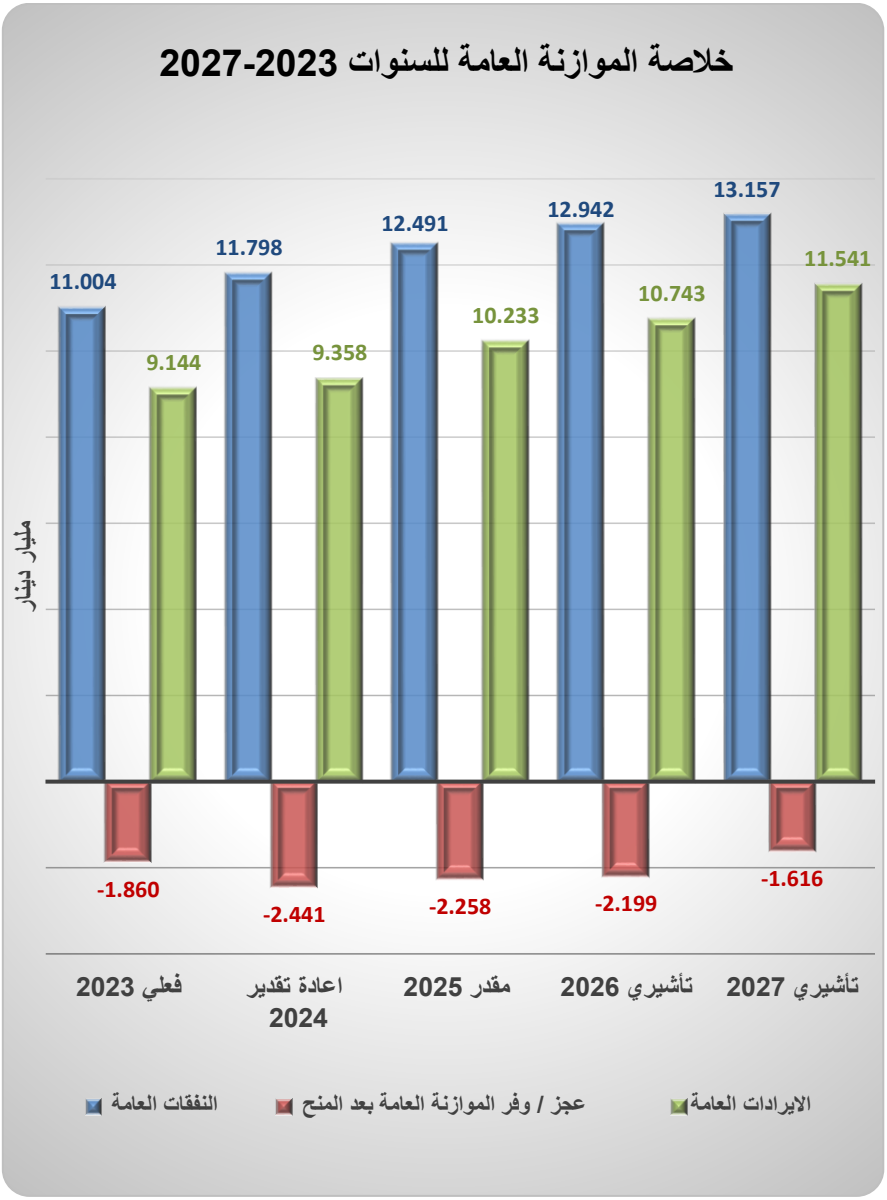
خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2023-2027
مليار دينار
11.004
9.144
11.798
9.358
12.491
10.233
12.942
10.743
13.157
11.541
-1.860
-2.441
-2.258
-2.199
-1.616
فعلي 2023
اعادة تقدير 2024
مقدر 2025
تأشيري 2026
تأشيري 2027
النفقات العامة
عجز / وفر الموازنة العامة بعد المنح
الايرادات العامة

موازنات الوحدات الحكومية

إجمالي الإيـرادات

قدر مجموع الإيرادات للوحدات الحكومية لعام 2025 بنحو 1.011 مليار دينار وبزيادة بلغت 173 مليون دينار أو بنســبة نمو بلغت 20.7% عن مســتواها المعاد تقديره لعام 2024، ومن المتوقع أن تصــل إلى نحو 1.123 مليار دينار في عام 2026، ثم لتنخفض إلى نحو 1.043 مليار دينار في عام 2027.

ويبين الشكل التالي الاوزان النسبية لمكونات إيرادات الوحدات الحكومية لعام 2025:

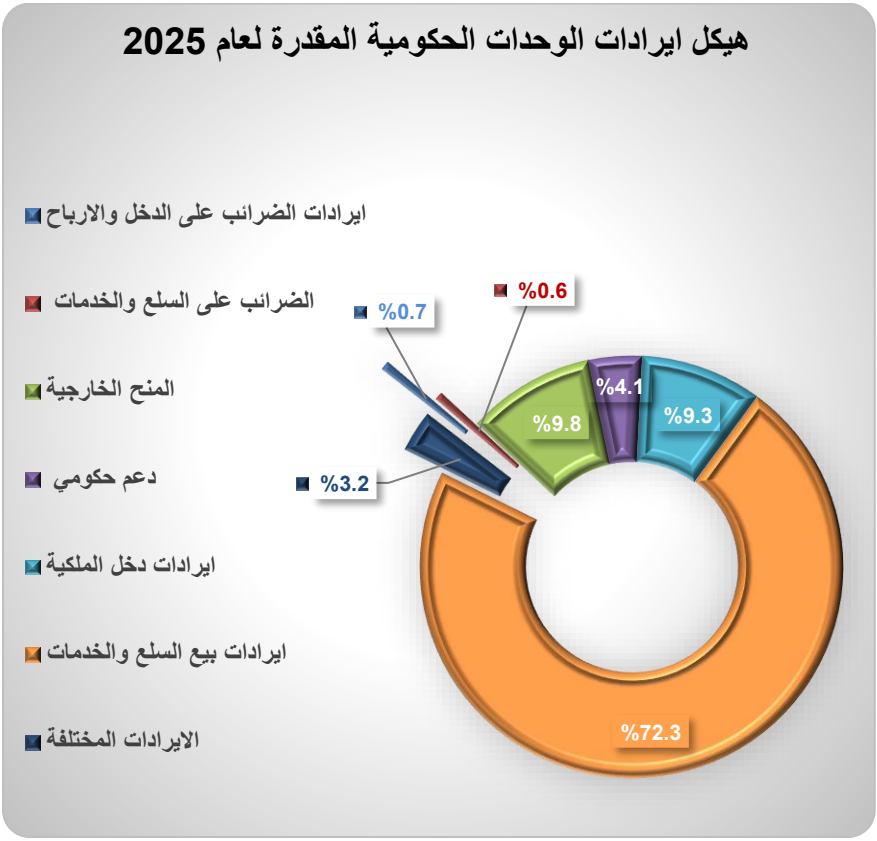

إجمالي النفقات

قدر إجمالي النفقات للوحدات الحكومية في عام 2025 بنحو 1.779 مليار دينار موزعاً بنحو 1.168 مليار دينار للنفقات الجارية ونحو 611 مليون دينار للنفقات الرأسمالية، وذلك مقارنة مع إجمالي نفقات بلغ نحو 1.569 مليار دينار معاد تقديره لعام 2024، وبذلك يبلغ الارتفاع في إجمالي النفقات لعام 2025 نحو 210 مليون دينار أوما نسبته 13.4% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2024. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة النفقات الجارية بنحو 108 مليون دينار وارتفاع النفقات الرأسمالية بنحو 102 مليون دينار. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات للوحدات الحكومية نحو 1.897 مليار دينار في عام 2026، وتصل الى نحو 1.928 مليار دينار في عام 2027.

ويبين الشكل التالي الاوزان النسبية لمكونات التصنيف الوظيفي لنفقات الوحدات الحكومية لعام 2025:

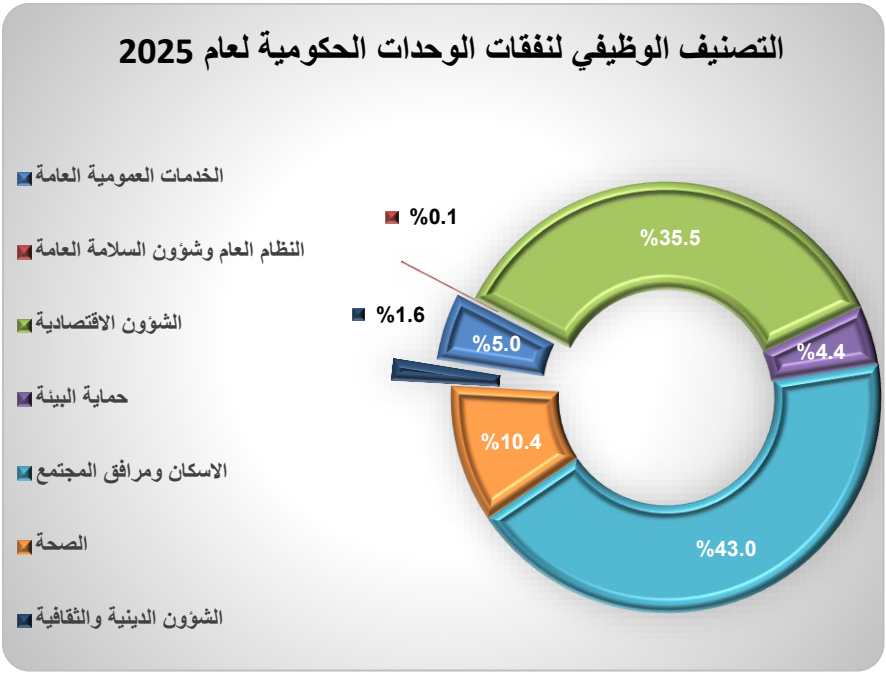

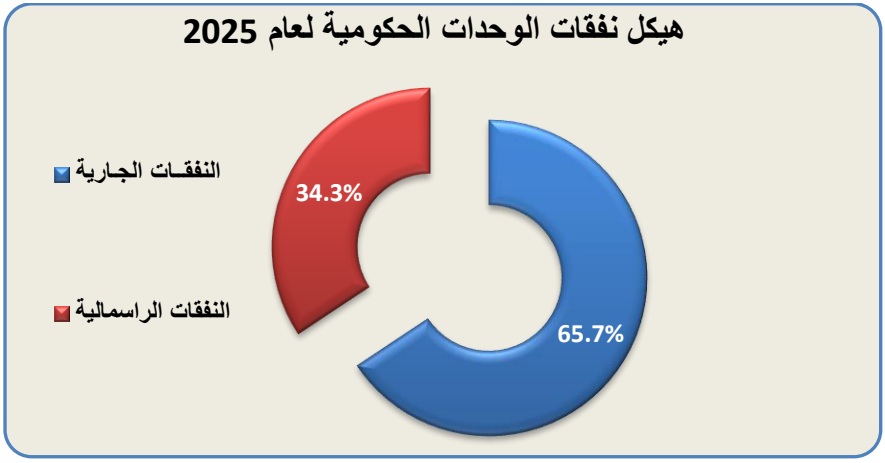

صافي العجز/ الوفر قبل التمويل

قدر صـافي العجز قبل التمويل لجميع الوحدات الحكومية في عام 2025 نحو 768 مليون دينار مقابل 731 مليون دينار معاد تقديره في عام 2024.

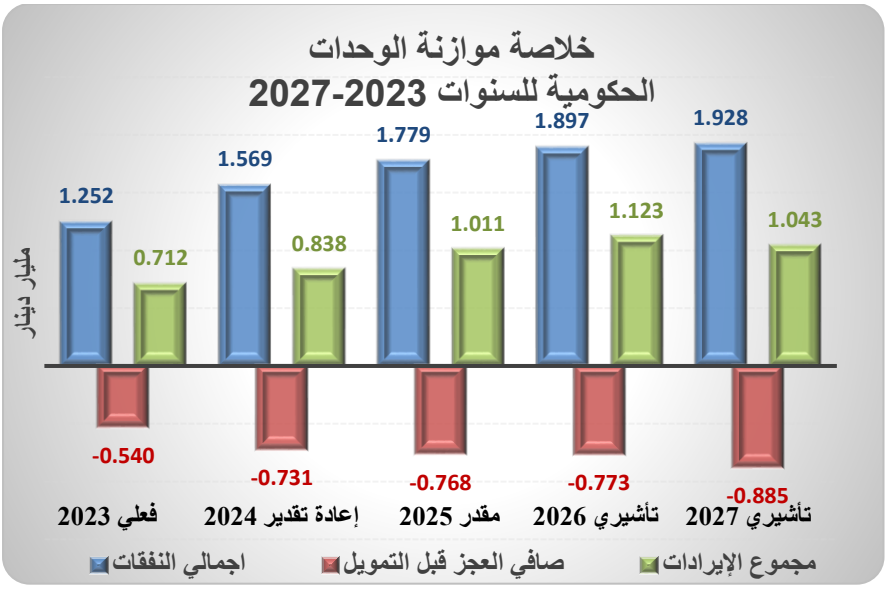

اللامركزية المالية

انسجاماً مع الدور الذي تضطلع به دائرة الموازنة العامة في مجال تعزيز تطبيق اللامركزية المالية، فقد قامت الدائرة بمراجعة معايير وأسس تحديد سقوف موازنات المحافظات وتم بالتنسيق مع وزارة الداخلية تعديل درجات مؤشر التنمية المحلية لتعكس التغيرات في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يتكون منها المؤشر، كما تم تحديث البيانات الاحصائية الصادرة عن الجهات الرسمية للأسس والمعايير الاخرى المعتمدة لتوخي العدالة وتحقيق الشفافية عند تحديد سقف موازنات المحافظات الرأسمالي الاجمالي وتوزيعه بين المحافظات، بالإضافة إلى ذلك فقد تم متابعة إعداد واقرار مشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية لعام 2025 بالتنسيق مع المجالس التنفيذية ومجالس المحافظات.

وبهدف مساعدة المحافظات في مجال إقرار ومتابعة تنفيذ موازناتها الرأسمالية، فقد شاركت الدائرة في الورشات التعريفية التوعوية لمجالس المحافظات التي نظمتها وزارة الإدارة المحلية والتي هدفت الى رفع قدرات مجالس المحافظات في هذا المجال، ويبين الشكل التالي النفقات الرأسمالية للمحافظات/ اللامركزية لعام 2025:

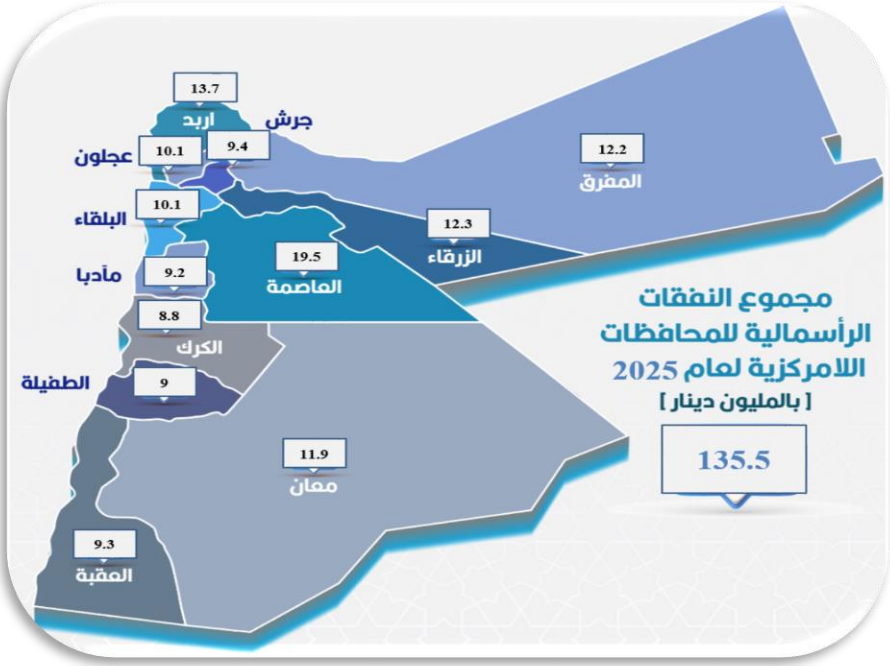

لماذا تقترض الحكومة؟

تلجأ الحكومة للاقتراض الداخلي أو الخارجي لتغطية الاحتياجات التمويلية بما فيها التمويل اللازم لسد عجز الموازنة ولتمكين الحكومة من تنفيذ مشاريع تنموية ذات أولوية لها أثر ايجابي على حياة المواطنين وتلبي حاجات المجتمع. وقد بلغ اجمالي الدين العام بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي حتى نهاية تشرين الثاني من عام 2025 نحو 34 مليار دينار أو ما نسبته 90.7% من الناتج المحلي الاجمالي.

ويبين الجدول التالي تطور اجمالي الدين العام بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي خلال الفترة (2022-2024):

(مليون دينار)

البيـــــان	2022	2023	2024 (تشرين ثاني)
إجمالي الدين العام بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي	30,667.6	32,289.3	34,238.3
% من الناتج المحلي الاجمالي	%88.6	% 89.2	% 90.7
اجمالي الدين الداخلي بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي	14,178.7	14,081.4	15,028
% من الناتج المحلي الاجمالي	%41.0	% 38.9	% 39.8
الرصيد القائم للدين الخارجي بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي	16,488.9	18,207.9	19,210.3
% من الناتج المحلي الاجمالي	%47.6	% 50.3	% 50.9

تعزيز حقوق الانسان في المملكة

انسجاماً مع التوجهات الحكومية الهادفة الى تعزيز حقوق الانسان في المملكة وتعزيزاً للدور الذي تضطلع به دائرة الموازنة العامة في هذا المجال فقد تم توجيه جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية إلى الأخذ بعين الاعتبار تعزيز حقوق الإنسان وترسيخها من خلال مراجعة التشريعات المتعلقة بها وتطبيق التوصيات الواردة في التقارير الوطنية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان وعلى أن تكون منسجمة مع الأولويات الوطنية، وبناءً على ذلك فقد تم تضمين مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2025 المخصصات المالية اللازمة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي من شأنها تعزيز حقوق الانسان في المملكة والمتمثلة بحق الأمن والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والخدمات الاساسية والترفيه وغيرها من الحقوق لكافة فئات المجتمع بما فيهم الاشخاص ذوي الاعاقة، وقد بلغ حجم المخصصات المالية المرصودة ضمن قانون الموازنة العامة لعام 2025 لكل من وظيفة الحماية الاجتماعية، النظام العام وشؤون السلامة العامة، التعليم، الصحة، الشؤون الاقتصادية نحو 2.4 مليار دينار، 1.7مليار دينار، 1.5 مليار دينار، 1.3 مليار دينار، 0.7 مليار دينار على الترتيب، وذلك سعياً لإيجاد بيئة اجتماعية واقتصادية وصحية آمنة للمواطنين.

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل

في اطار الجهود التي تبذلها دائرة الموازنة العامة لتعزيز تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي فقد واصلت الدائرة التعاون مع شركائها في هذا مجال وخاصة مشروع إصلاح وإدارة المالية العامة (PFMA) الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) من خلال المشاركة في الورشات والدورات التدريبية الهادفة الى تعزيز قدرات دائرة الموازنة العامة والجهات الحكومية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني من خلال توعيتهم واكسابهم المعارف والمهارات المتعلقة بهذا الخصوص.

واستمراراً للجهود التي تبذلها الدائرة لمأسسة مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في عملها فقد حرصت الدائرة على ابراز تطبيق مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن اولوياتها من خلال اضافة اولوية جديدة ضمن الاولويات في فصل دائرة الموازنة العامة يتضمن ان الدائرة تتبنى "تطبيق مفهوم الموازنة المستجيبة

للنوع الاجتماعي" ضمن الاولويات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة، كما تم تشكيل لجنة من دائرة الموازنة العامة ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وهيئة الامم المتحدة للمرأة لدراسة مدى امكانية تطبيق تصنيف النوع الاجتماعي (Gender Classifier) في الموازنة العامة. وفي مجال ترميز (تعليم) مخصصات النوع الاجتماعي في الموازنة (Budget Tagging)، فقد تم اجراء تطبيق عملي لعملية الترميز على اربعة وزارات ريادية (التربية والتعليم، الصحة، العمل، التنمية السياسية) وتم اعداد تقرير الترميز للبرامج التي تم تحليلها وتطبيق اجراءات الترميز (تعليم) عليها من تلك الوزارات وتم نشره على الموقع الالكتروني للدائرة تمهيداً لتطبيقه على جميع برامج تلك الوزارات، كما تم اعداد خطة لتعميم ترميز الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي على عدد من الوزارات والدوائر الحكومية خلال الفترة 2025-2028 بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW) ليتم بعد ذلك استكمال تطبيقه على كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

بالإضافة الى ذلك فقد تم تضمين بلاغ رقم (15) لسنة 2024 لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025، الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي بما فيها المرأة والطفل والجنس (ذكر/ أنثى) عند تحديد مؤشرات الأداء المرتبطة بخططها الاستراتيجية وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وبما يضمن قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإدماج مفهوم النوع الاجتماعي ضمن موازناتهم، إضافة إلى تحديد الأولويات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والنتائج المتوقعه لتلك الأولويات والبرامج المرتبطة بها.

وبهدف مساعدة الوزارات والدوائر الحكومية على ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في مشاريع موازناتهم السنوية من خلال ادراج احتياجات النوع الاجتماعي من المشاريع والانشطة والخدمات فيها وتعريفهم بالخطوات اللازمة لذلك فقد تم وبالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة (UN-Women) واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW) تدريب اعضاء الشبكة الوطنية للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي الممثلين للوزارات والدوائر الحكومية على دليل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وخطوات وإجراءات تقييم وتحليل وتصنيف النوع الاجتماعي وتحديد الفجوات ورصد المخصصات اللازمة لمعالجة تلك الفجوات.

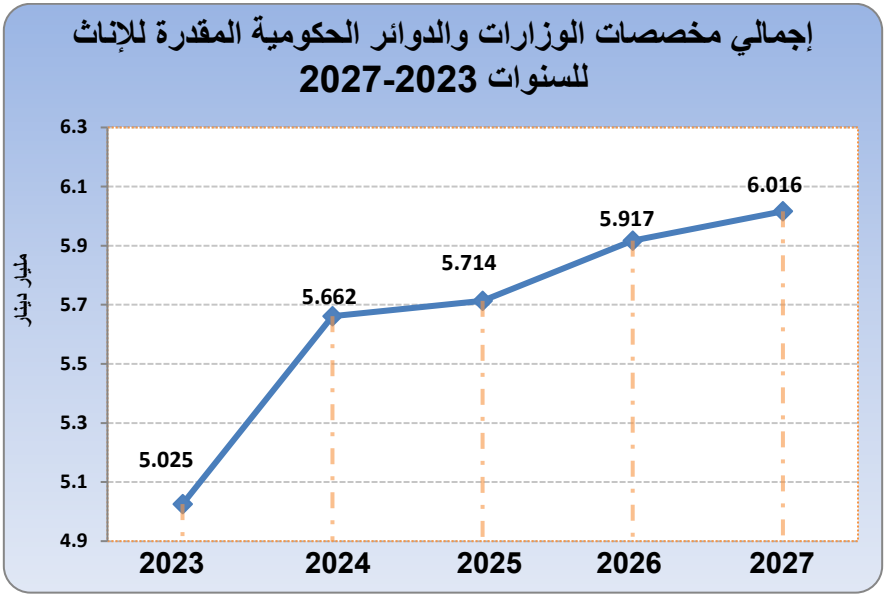
إجمالي مخصصات الوزارات والدوائر الحكومية المقدرة للإناث
للسنوات 2027-2023
مليار دينار
6.3
6.1
5.9
5.7
5.5
5.3
5.1
4.9
5.025
5.662
5.714
5.917
6.016
2023
2024
2025
2026
2027

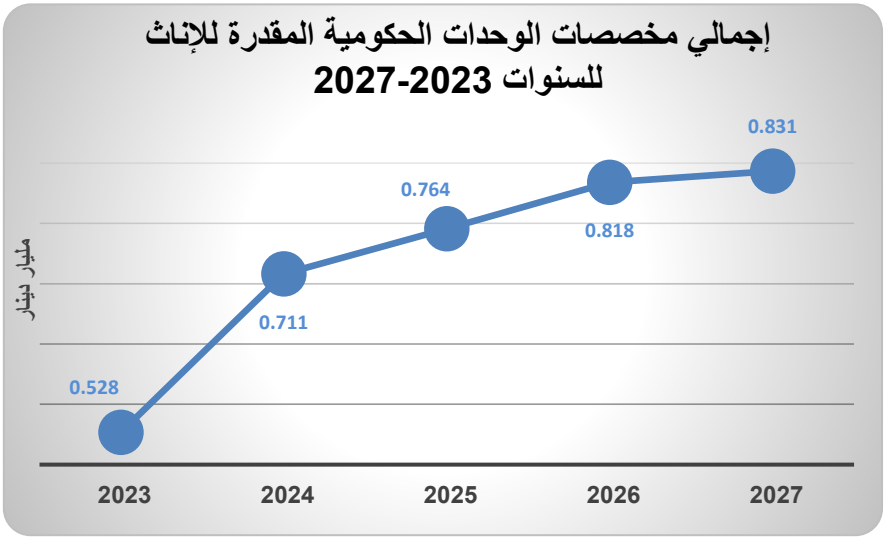
إجمالي مخصصات الوحدات الحكومية المقدرة للإناث
للسنوات 2027-2023
مليار دينار
0.528
0.711
0.764
0.818
0.831
2023
2024
2025
2026
2027

وفيما يتعلق بالموازنة الصديقة للطفل، فيبين الشكل التالي المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات 2023-2027.

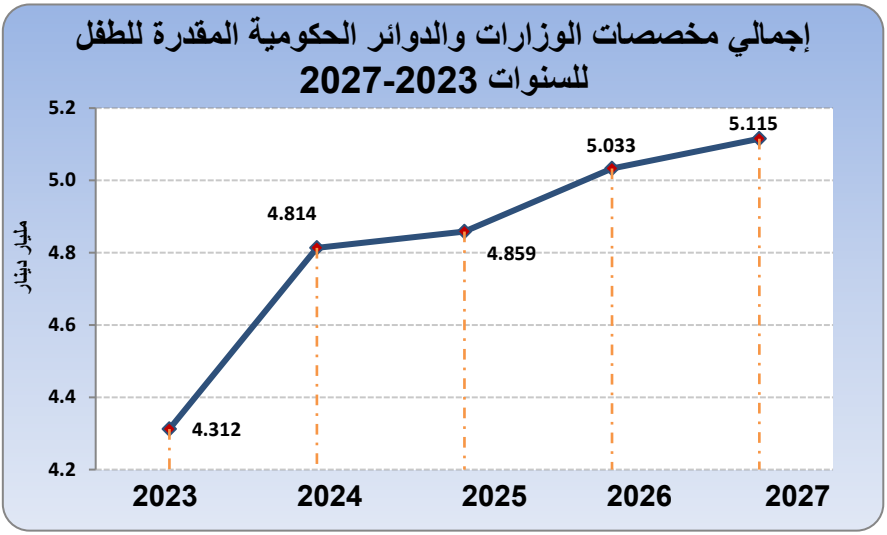

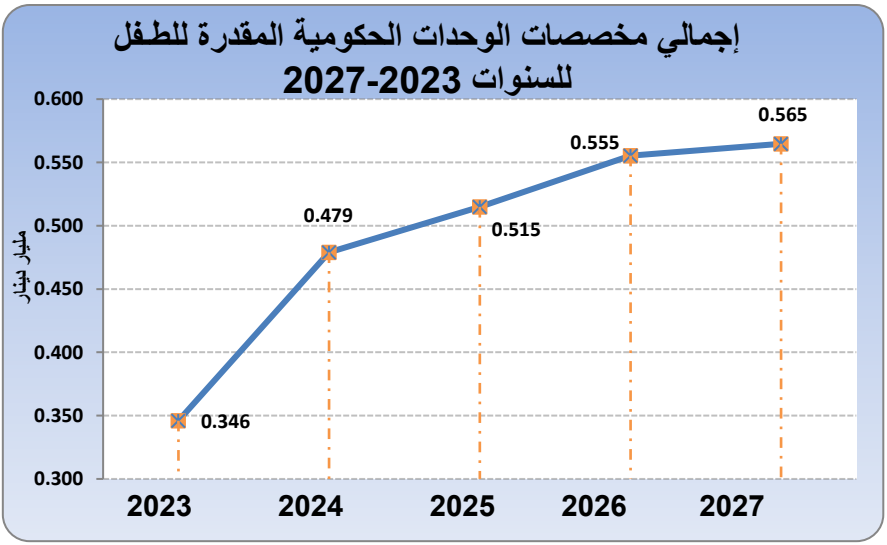

دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة

جاء هذا الدليل بهدف توعية المواطن الاردني واطلاعه على المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة العامة ليتمكن من التعرف على مصادر الايرادات وأوجه الانفاق العام وما يرتبط بذلك من تحديد السياسات والاولويات الوطنية، إضافةً إلى تعزيز الشفافية والتشاركية وتمتين الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة مما يساهم في دفع المواطن الى القيام بدوره في المحافظة على مقدرات الوطن.

ونظراً لأن المواطن هو هدف وغاية الموازنة العامة للدولة، فينبغي على كل مواطن ان يحافظ على الممتلكات العامة حتى تتمكن الحكومة من الاستمرار في إقامة المشاريع العامة وتقديم الخدمات الحكومية، وهذا يعتبر من حقوق الوطن على ابنائه الذين ساهموا بأموالهم وبذلوا جهدهم لبناء مقوماته وتشييد مقدراته ليتمتعوا بها وينتفعوا منها هم والأجيال القادمة، وبالتالي فان أي ضرر قد يحدث للممتلكات والمرافق العامة، سيؤثّر سلباً على المنفعة التي تعود على المواطنين.

لذلك، على المواطن ان يبادر بكل ما من شأنه الحفاظ على مكتسبات الوطن التنموية من خلال ابلاغ المؤسسات المختصة في حال لاحظ وجود خلل او قصور في تقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع لتتمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة هذه الأخطاء ومتابعتها والتحقق من ان هذه الاجراءات قد تم تنفيذها بفعالية، وبذلك يتمكن المواطنون من الانتفاع بالخدمات التي تقدمها الحكومة في مختلف المجالات.

ويمكن الاطلاع على النفقات العامة بما فيها كافة المشاريع الرأسمالية المرصودة في الموازنة من خلال مراجعة الموقع الإكتروني لدائرة الموازنة العامة (www.gbd.gov.jo).

عزيزنا المواطن:

تم نشـــر هذا الدليل على موقع الدائرة الالكتروني www.gbd.gov.jo، وبامكانك زيارة الموقع للحصـــول على المزيد من البيانات والمعلومات المتعلقة بشـــؤون وأخبار الموازنة العامة.

وبامكانك أيضاً إرسال ملاحظاتك واستفساراتك واقتراحاتك لتطوير الدليل على العنوان التالي:

دائرة الموازنة العامة
الشميساني: شارع حسين الجسر – بناية 24
ص.ب 1860 عمان – الاردن
الرمز البريدي 11118

هاتف: 962 6 5666065

الفاكس: 962 6 5666063

أو على البريد الالكتروني
gbd@gbd.gov.jo
Info@gbd.gov.jo

أو التفضل بزيارة صفحتنا على الفيس بوك:
https://www.facebook.com/www.gbd.gov.jo/